باب

الصفة المشبهة باسم الفاعل[١]

(وهي الملاقية فعلا) وهذا يشمل الصفة المذكورة واسم الفاعل اللازم وغيره، ويخرج قرشيا وثباتا، فإنهما لا يلاقيان فعلا، فحقهما أن لا يشبها، وسيأتي في آخر الباب أن المنسوب قد يشبه.

(لازمًا) أخرج الملاقية فعلا متعديًا، فلا يشبه، وسيأتي في آخر الباب ما يتعلق بهذا.

(ثابتًا معناها تحقيقًا) كحسن وقبيح، وخرج قائم وقاعد ونحوهما، والمغاربة يقولون: اسم الفاعل من غير المتعدي كنائم وجالس ودائم يدخل في هذا الباب، وكذا اسم المفعول من المتعدي إلى واحد نحو: مضروب الظهر؛ وسيأتي كلام المصنف في هذا.

(أو تقديرًا) كمتقلب، فيقدر ثبوت معناه.

(قابلة للملابسة والتجرد) قال المصنف: احترز به من أب وأخ، فإنهما لا يقبلان الملابسة والتجرد لمن جريا عليه. واعترض بخروج هذا بقوله: الملاقية فعلا، فإنه لا يلاقي فعلا بمعناه، وأيضًا فما ذكره من ثبوت المعنى يقتضي سقوط هذا القيد، فإن الثابت معناه لشخص لا يقبل الملابسة والتجرد بالنسبة إليه، وفيهما بحث.

---

(١) تعملُ الصفةُ المشبهةُ عملَ اسم الفاعلِ المتَعدّي إلى واحدٍ، لأنها مُشبَّهةٌ به ويُستحسَنُ فيها أن تُضافَ إلى ما هوَ فاعلٌ لها في المعنى، نحو "أنتَ حَسَنُ الخُلُقِ، نَقِيُّ النفسِ، طاهرُ الذَّيلِ".

ولكَ في معمولها أربعةُ أوجُهٍ

١- أن ترفعهُ على الفاعليّة، نحو "عليٌّ حسَنٌ خُلقُهُ، أو حسَنٌ الخُلُقُ أو الحسنُ خُلقُهُ، أو الحسنُ خُلُقُ الأبِ".

٢- أن تنصبهُ على التّشبيهِ بالمفعولِ به، إن كان معرفةً، نحو "عليٌّ حسنٌ خُلقَهُ، أو حَسَنٌ الخُلُقَ، أو الحسنُ الخُلُقَ، أو الحسَنُ خُلُقَ الأبِ".

٣- أن تنصبهُ على التمييز، إن كانَ نكرةً، نحو "عليٌّ حسنٌ خُلقاً، أو الحسَنُ خُلقاً".

٤- أن تَجرَّهُ بالإضافة، نحو "عليٌّ حسَنُ الخُلُقِ، أو الحسنُ الخُلُقِ، أو حسنُ خُلُقهِ، أو حسَنُ خُلقِ الأبِ، أو الحسن خُلُقِ الأبِ".

واعلم أنهُ تمتنعُ إضافةُ الصفة إذا اقترنتْ بألْ، ومعمولها مُجرَّدٌ منها ومنَ الإضافة إلى ما فيه "أَلْ"، فلا يُقالُ "عليٌّ الحسنُ خُلقهِ، ولا العظيمُ شدَّة بأسٍ". ويقال "الحسنُ الخُلُقِ، والعظيمُ شدَّةِ البأسِ".

(والتعريف والتنكير بلا شرط) فصل رابع، يخرج به أفعل التفضيل؛ لأن الصفة المشبهة قابلة لهما مطلقا، ولا يقبلهما أفعل التفضيل إلا بشرط، وقد مر ذلك محكما في بابه.

قال الشيخ ولا ينبغي أن يحترز من أفعل التفضيل، لأنه لم يدخل فيما قبله لأنه لا يلاقي فعلا، لا لازما ولا متعديا؛ لأنه لم يوجد فعل يدل على معنى التفضيل حتى يكون " أفعل " يلاقيه. انتهى.

وما قاله غير ظاهر.

وحكمه بأن " أفعل " لا يلاقي فعلا ممنوع، بل هو ملاقي الفعل في الاشتقاق خاصة، بمعنى أنهما التقيا على الاشتقاق من المصدر، وهو مراد المصنف، ثم معنى التفضيل إنما أفاده المشتق نفسه، وهذا شأن المشتقات أنها تفيد معنى المشتق منه ويزيد في الدلالة عليه معنى آخر، ثم ذلك المعنى الزائد يختلف بحسب اختلاف الصيغ المشتقة، وهذا آخر الكلام على الحد.

والمراد بكونها مشبهة: أنها شبهت باسم الفاعل المتعدي فنصبت وهي بذاتها لا تقتضي منصوبا، وأنها شبهت دون أفعل التفضيل لأن كمال المشاركة الذي بينهما وبين اسم الفاعل لم يكن لـ " أفعل "، فاشترك الثلاثة في أن كلا منها صفة فتحمل الضمير طالبه لاسم بعده.

وفضلت الصفة بمشاركتها اسم الفاعل، في قبول التأنيث، والتثنية والجمع وأنها تكون معرفة ونكرة، بلا شرط، واتفق النحاة على أنها مشبهة إذا خفضت أو نصبت، واختلفوا إذا رفعت فمنهم من لا يجعلها مشبهة إذ ذاك، وهو الذي نص عليه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، في كتبه، والقائلون بذلك يجعلون رفعها بالحمل على الفعل، ولا يبالي بعدم جريانها على الفعل في الحركات والسكنات؛ لأنهم إنما يشترطون الجريان إذا عملت نصبًا أو خفضًا، ومنهم من يجعلها مشبهة إذا رفعت، كحالها إذا نصبت أو خفضت.

[أقسام الصفة المشبهة]

(وهي إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظًا، أو معنى لا لفظًا أو لفظًا لا معنى)

ذكر أن الصفة أربعة أقسام لأنها إما أن تصلح للمذكر والمؤنث معنى ولفظا، أو لا تصلح لا معنى ولا لفظا إلا لأحدهما، أو تصلح لهما معنى دون لفظ أو لفظا دون معنى.

الأولى: كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث ويستعمل لفظها للمذكر وللمؤنث كـ: حسن، وقبيح، وكريم، وبخيل.

الثانية: كل صفة معناها خاص بالمذكر واللفظ خاص به، أو معناها خاص بالمؤنث واللفظ خاص به، مثال الأول: آدر وأكمر، ومثال الثاني: رتقاء، وعفلاء.

الثالثة: كل صفة يصلح معناها للمذكر وللمؤنث ويخص كل منها بلفظ، نحو: آلي وعجزاء، فإن كبر الألية معنى مشترك بينهما لكن خص كل منهما بلفظ.

الرابعة: عكس هذه، وهي كل صفة معناها خاص بالمذكر، أو المؤنث واللفظ – من حيث الوزن – صالح لهما نحو: خصي وحائض، فالأولى: تجري على مثلها وعلى ضدها أي يجرى المذكر منها على المذكر، وعلى المؤنث نحو: مررت برجل حسن بشره، وبامرأة حسن بشرها، ويجري المؤنث منها على المؤنث وعلى المذكر، نحو: مررت بامرأة حسنة صورتها، وبرجل حسن صورته، وهذا هو المراد من قولهم: إنها تشبه عمومًا.

وأما الثلاث الباقية: فإنها تجري على مثلها، ولا تجري على ضدها إلا عند الكسائي، والأخفش، وهذا هو المراد من قولهم: تشبه خصوصا، فيقال: مررت برجل آدر ابنه وبامرأة رتقاء بنتها، وبرجل آلي ابنه وبامرأة عجزاء بنتها، وبرجل خصي ابنه، وبامرأة حائض بنتها، ويقال – على رأي الكسائي والأخفش -: مررت بامرأة آدر ابنها وبرجل رتقاء بنته، وبامرأة إلي ابنها، وبرجل عجزاء بنته، وبامرأة خصي ابنها، وبرجل حائض بنته، ولم ينسب ابن عصفور الخلاف إلا إلى الأخفش خاصة، ولم يجعل الخلاف – من هذه الثلاث – إلا في واحدة، وهي الصفة التي لفظها صالح للمذكر والمؤنث، ومعناها خاص بأحدهما، كـ: خصي وحائض، قال في شرح الجمل ما معناه: هي ثلاثة أقسام، قسم يشبه عموما باتفاق وقسم يشبه خصوصا باتفاق، وقسم فيه خلاف، فالأول: كـ: حسن.

والثاني: كـ: عذراء، وملتح، والثالث: كـ: خصي، وحائض.

أجاز أبو الحسن: مررت برجل حائض البنت، وبامرأة خصي الابن، ووجه جوازه – عنده – أنه لم يحدث لفظا ليس من كلام العرب، لأن " خصيا " فعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء، وكذلك " حائض "؛ اللفظ صالح لهما، قال: والذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة، والحيض لا يكون للرجل حقيقة، فلا يكون له مجازا، وكذلك الخصاء، بالنسبة إلى المرأة. انتهى.

(أو خاصة بأحدهما معنى ولفظًا) كآدر وأكمر فلفظهما ومعناهما للمذكر فقط، ورتقاء وعفلاء لفظهما ومعناهما للمؤنث فقط. والأدرة نفخة في الخصية، يقال: رجل آدر بين الأدر، والأكمر العظيم الكمرة، والرتقاء المرأة التي لا يستطاع جماعها لارتتاق ذلك الموضع، والارتتاق ضد الانفلاق، والعفلاء ذات العفل، والعفلة بتحريك الفاء في ذين هو شيء يخرج من قبل المرأة شبيه بالأدرة للرجال.

(فالأولى تجري على مثلها وضدها) وهي التي يقال فيها تشبه عمومًا، فيجري مذكرها على المذكر والمؤنث، وكذلك مؤنثها؛ تقول: مررت برجل حسن أبوه، وحسنة أمه، وبامرأة حسن أبوها، وحسنة أمها.

(والبواقي تجري على مثلها) وهي التي يقال فيها إنها تشبه خصوصًا، فتقول: مررت برجل آلي الابن، وبامرأة عجزاء البنت، وبرجل خصي الابن، وبامرأة حائض البنت، ورجل آدر الابن، وامرأة رتقاء البنت.

(لا ضدها، خلافًا للكسائي والأخفش) في إجازتهما في الأقسام الثلاثة الجريان على الضد نحو: مررت بامرأة آلي ابنها، وبرجل عجزاء بنته، وبرجل حائض بنته، وامرأة خصي ابنها، ورجل رتقاء بنته، وامرأة آدر ابنها.

فصل:

[في معمول الصفة المشبهة]

(فصل): **(معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل)** نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله، فمعمول جميل ضمير بارز متصل.

(أو سببي موصول) نحو: رأيت رجلاً جميل ما اشتمل عليه من الصفات، ولم يثبت بعضهم كون الموصول يكون معمول الصفة المشبهة، والصحيح جوازه، ومنه:

إن رمت أمنا وعزة وغنى فاقصد يزيد العزيز من قصده

(أو موصوف يشبهه) أي يشبه الموصول، وهو الموصوف بما يكون صلة من جملة أو شبهها نحو: رأيت رجلاً طويلا رمح يطعن به، قال الشاعر:

أزور امرأ جما نوال أعده لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

(أو مضاف إلى أحدهما) أي الموصول أو الموصوف نحو: رأيت رجلاً غني غلام من صحبه، حديد سنان رمح يطعن به.

(أو مقرون بال) نحو: مررت برجل حسن الوجه.

(أو مجرد) نحو: مررت برجل حسن وجه.

(أو مضاف إلى ضمير الموصوف) نحو: مررت برجل حسن وجهه.

(أو إلى مضاف إلى ضميره لفظًا) نحو: مررت برجل حسن شامة خده.

(أو تقديرًا) نحو: مررت برجل حسن شامة الخد. أي خده.

(أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) نحو: مررت بامرأة حسنة وجه جاريتها جميلة أنفه. فأنف معمول جميلة، وهو مضاف لضمير يعود إلى وجه، ووجه مضاف إلى جارية، وجارية مضافة إلى ضمير عائد على المرأة.

وبهذا انتهى ما ذكر المصنف من أقسام معمول الصفة المشبهة إلى أحد عشر قسما، وقيل في هذا إنه يحتاج إلى سماع؛ وذكر في الشرح قسمًا آخر، وهو أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها. وهو تركيب نادر. قال:

سبتني الفتاة البضة المتجرد الـ ـلطيفة كشحه، وما خلت أن أسبى

يقال: رجل بض أي دقيق الجلد ممتلئ، وجارية بضة كانت أدماء أو بيضاء، وقد بضضت يا رجل بالفتح والكسر بضاضة وبضوضة، وقال الأصمعي: البض الرخص الجسد، وليس من البياض خاصة، ولكن من الرضوضة، وكذلك المرأة يقال لها بضة؛ والكشح ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف.

obeikandl.com

[عمل الصفة المشبهة]

(وعملها في الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من ال) نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله؛ وأجاز الفراء التنوين والنصب نحو: جميل أباه. ورد بأن المقدور على اتصاله في مثله لا يفصل.

(ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت) نحو: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها. ولا خلاف في نصبه في هذا ونحوه؛ وحكى الكسائي: هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها.

(أو قرنت بال) نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه الجميله، وقيل: هو في موضع جر، وقيل يعتبر بظاهر الضمير، ففي الحسن وجها الجميله، الضمير في موضع نصب، لامتناع: الجميل وجه بالجر، وفي الحسن الوجه الجميله، يجوز في الضمير النصب والجر، لجوازهما في الجميل الوجه.

هذا كله في الصفة المصروفة، وأما غيرها نحو: الحسن الوجه الأحمره، فالضمير نصب عند سيبويه، وإليه رجع المبرد عن الجر؛ وظاهر كلام الفراء ترجيح الجر.

(ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال، وفاقًا للكسائي). فإن قصدت الإضافة فالجر، وإلا فالنصب على التشبيه؛ وإنما يمكن القصدان والمعمول ضمير في غير المنصرفة نحو: رأيت غلاما حسن الوجه أحمره. فعلى الإضافة تكسر الراء، وعلى التشبيه تفتحها، لكن لم يجز النصب من القدماء غير الكسائي، كذا قال المصنف، وذكر ابن عصفور الوجهين، ولم يخص النصب بالكسائي – وروى عن بعض العرب: لا عهد لي بألأم فعالا منه ولا أوضعه، بفتح العين.

(وعملها في الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقًا) أي قرنت الصفة بأل أم لا نحو: رأيت الرجل الجميل ما اشتملت عليه ثيابه، الطويل رمح يطعن به، ورأيت رجلاً جميلا ما اشتملت عليه ثيابه، طويلا رمح يطعن به. فيجوز في حاء: ورمح، على التقديرين الرفع والنصب.

(وجر إن خلت من ال وقصدت الإضافة) فنقول: رأيت رجلاً جميل ما اشتملت عليه ثيابه، طويل رمح يطعن به.

(وإن وليها سببي غير ذلك) أي غير الضمير والموصول والموصوف، وهي تسعة أقسام بما ذكر المصنف في شرحه، وقد مضى تمثيلها.

(عملت فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا) أي قرنت الصفة بأل أم لا، قرن المعمول بها أو تجرد أو أضيف؛ والرفع في الباب على الفاعلية، ونصب النكرة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، ونصب المعرف بالإضافة على التشبيه. وأجاز بعض النحويين التمييز، وهي نزعة كوفية، ونصب المعرف بأل على التشبيه، وأجاز بعضهم التمييز.

(ويقل نحو: حسن وجهه) بجر وجه، ومنه:

على أنني مطروف عينيه كلما تصدى من البيض الحسان قبيل

وفي الحديث: " أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى "[1]، ولم يجز سيبويه ذلك إلا في الشعر، ومنعه المبرد مطلقًا، وأجازه الكوفيون مطلقًا، والصحيح جوازه على قلة، كما ذهب إليه المصنف.

(وحسن وجهه) بنصب وجه، ومنه:

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها

وجعل منه: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة:٢٨٣] بالنصب.

(وحسن وجه) برفع وجه، ومنه ما أنشده الفراء عن بعض العرب:

بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل أنت مرفوع بما ههنا راس؟

---

(١) أخرجه «البخاري» ١٦٦/٤ (٣٤٣٩) قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا أبو ضمرة، قال: حدثنا موسى. وفي ٥٩/٩ (٧١٢٣) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا أيوب. وفي ١٢١/٩ (٧٤٠٧) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا جويرية. و«مسلم» ١٠٧/١(٣٤٥) قال: حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي، قال: حدثنا أنس، يعني ابن عياض، عن موسى، وهو ابن عقبة. وفي ١٩٤/٨(٧٤٦٩) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو أسامة، ومحمد بن بشر، قالا: حدثنا عبيد الله (ح) وحدثنا ابن نمير، واللفظ له، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا عبيد الله. وفي ١٩٥/٨(٧٤٧٠) قال: حدثني أبو الربيع، وأبو كامل، قالا: حدثنا حماد، وهو ابن زيد، عن أيوب (ح) وحدثنا محمد بن عباد، قال: حدثنا حاتم، يعني ابن إسماعيل، عن موسى بن عقبة. و«الترمذي» (٢٢٤١) قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر. و«أبو يعلى» (٥٨٢٣) قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: حدثنا أبو أمية بن يعلى.

سبعتهم (عبيد الله بن عمر، ومحمد بن إسحاق، وأيوب السختياني، وصالح بن كيسان، وموسى بن عقبة، وجويرية بن أسماء، وأبو أمية بن يعلى) عن نافع، فذكره.

(ولا يمتنع، خلافًا لقوم) وفي الإفصاح للخضراوي أن مثل: حسن وجه، بالرفع لا يجوز في قول أحد؛ وليس ذلك بصحيح، فقد أجازه الكوفيون، ولكن أكثر البصريين على المنع، وهو اختيار ابن خروف.

وضابط الباب أن ما تكرر فيه الضمير من المسائل، أو عري عنه، فهو ضعيف، وما وجد فيه واحد فهو قوي، إلا ما اتفق على ضعفه، وهو: الحسن وجهه، والحسن وجه، على أن الفراء قال: إن القياس يقتضي جواز: الحسن وجه، وقال السيرافي: لا يبعد إضافة المعرف إلى المنكر نحو: يا حسن وجه، وحسن معرف بالنداء.

obeikandl.com

فصل:

[في أحوال الصفة المشبهة بالنسبة للموصوف بها]

(فصل): (إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته في إفراد وتذكير وفروعهما) نحو: مررت برجل حسن، ورجلين حسنين، ورجال حسنين، وبامرأة حسنة، وامرأتين حسنتين، ونساء حسنات.

(ما لم يمنع من المطابقة مانع) ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة، أو التأنيث كجريح، أو التثنية والجمع والتأنيث كأفعل من، وكالمصدر في أفصح اللغتين.

(وكذا إن كان معناها لغيره ولم ترفعه) فإنها تطابق السابق أيضًا، ما لم يمنع من المطابقة مانع نحو: مررت برجل حسن الوجه، وبرجلين حسني الغلمان، وبرجال حسني الغلمان، وبامرأة حسنة الغلام، وبامرأتين حسنتي الغلمان، وبنساء حسان الغلمان.

(فإن رفعته) أي رفعت الصفة ما هي له من غير السابق وهو السببي.

(جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه) فتقول: مررت برجلين حسن غلامهما، وبرجال حسن غلمانهم، وبامرأة حسن غلامها، وبرجل حسنة جاريته، وبنساء حسن غلمانهن، كما تقول في الفعل حسن مع ما عدا المؤنث، وحسنت مع المؤنث.

(وإن أمكن تكسيرها حينئذ مسندة إلى جمع) أي حين إذ رفعت السببي نحو: كريم أو حسن آباؤه. واحترز من التي لا يمكن تكسيرها نحو: شراب وضراب، فتقول: مررت برجل شراب آباؤه، إذ لا يمكن غيره، وجمع السلامة للمذكر يأتي ذكره.

(فهو أولى من إفرادها) كقولك: مررت برجل حسان أو كرام آباؤه، أولى من حسن أو كريم آباؤه. وهذا ما نص عليه سيبويه في بعض نسخ الكتاب. وقال السيرافي في الفصل الذي فيه هذا: إنه ليس من كلام سيبويه، وهذا القول معروف للمبرد، واختاره أبو موسى؛ ومذهب الجمهور أن الإفراد أولى من التكسير، وهو اختيار الشلوبين والأبدي، وفصل بعضهم بين أن يتبع جمعا فيختار التكسير، أو مفردًا أو مثنى فيختار الإفراد.

(وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة: " يتعاقبون فيكم ملائكة ") فيقال على هذه اللغة: مررت برجل قائمين غلاماه، وقائمين غلمانه، كما قالوا: قاما غلاماه، وقاموا غلمانه.

(وقد تعامل غير الرافعة ما هي له، إن قرن بال معاملتها إذا رفعته) قال الفراء: العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين، المعنى: حسنة عينه. انتهى.

وعلى هذا يقال: مررت برجل حسان الغلمان، وكريمة الأم، كما يجوز في الرفع نحو: حسان غلمانه، وكريمة أمه؛ وكذا يجوز: بامرأة كرام الآباء، وكريم الأب، كما يجوز كرام آباؤها، وكريم أبوها، فتعامل الصفة، والمعمول بال، في الجر والنصب، معاملتها والمعمول مضاف إلى الضمير في الرفع، ومنع بعض النحويين ذلك، وعليه متأخرو المغاربة، فيوجبون عند رفع الصفة الضمير مطابقتها الموصوف، واستشهد للقول الأول بقوله:

أيا ليلة خرس الدجاج شهدتها ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي

وفي قوله: وقد تعامل، تقليل لذلك، وهو الوجه، فلا يمنع ولا يقاس لقلته.

[رد الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل]

(وإذا قصد استقبال المصوغة) أي الصفة المصوغة.

(من ثلاثي) أي من فعل ثلاثي، على فعل كعف، أو فعل كشبع، أو فعل كشرف.

(على غير فاعل) كعفيف وشبعان وشريف.

(ردت إليه) أي إلى فاعل فتقول: عاف وشابع وشارف؛ وما ذكر من قيد الاستقبال نص عليه الفراء قال: العرب تقول لمن لم يمت: إنك لمائت، ولا تقول لمن مات: هذا مائت، إنما يقال في الاستقبال؛ وأطلق بعض المغاربة القول بالرد إلى فاعل إذا ذهب مذهب الزمان، لكنه مثل بالمستقبل فقال: نحو: حاسن غدا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود:١٢]، وكذا قراءة بعض السلف: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠]، وقول الشاعر:

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

(ما لم يقدر الوقوع) فإنه حينئذ يبقى على ما بني عليه، ولا يحول إلى فاعل كقراءة الجمهور: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠] أي في عداد الموتى.

(وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة) نحو: زيد قائم الأب، أي قائم أبوه.

(ولو كان من متعد إن أمن اللبس، وفاقا للفارسي) نحو: زيد ظالم العبيد، وثم ما يرشد إلى إرادة أن العبيد هم الظالمون؛ ولم يفصل الفارسي بين أمن اللبس وغيره، ولكن التفصيل للمصنف، والذي ذكره غيره أن المتعدي إن تعدى لغير واحد لم يشبه بلا خلاف، فلا يقال: زيد معطي الأب درهمًا، ولا معلم الأب عمرًا قائمًا، أو بحرف جر، وكذلك عند الجمهور، وأجازه الأخفش وصححه ابن عصفور، ومنه قولهم: هو حديث عهد بالوجع، والمانع تعلق الوجع بعهد لا بحديث؛ وإن جاء غضبان الأب على زيد؛ علق المانعون على بمحذوف، لدلالة الصفة، أي غضب على زيد، أو لواحد بنفسه، فكثيرون على المنع، وطائفة فيما حكى الأخفش، على الجواز، وقال آخرون: إن حذف المفعول اقتصارا جاز، وإلا فلا، فتقول: زيد ضارب الأب، ولا تقول: ضارب الأب عمرًا. واختاره ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع كذلك جاء. قال:

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما

وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول، وقال: عند عدمه لا خلاف في جواز التشبيه.

(والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقا) فيرفع السببي وينصبه ويجره، فتقول: مررت برجل مضروب أبوه أو الأب، بجر الأب أو نصبه. وقوله: الأصح، يقتضي خلافًا، قال شيخنا: ولا نعلم أحدًا منعها؛ وقوله: إلى واحد، يقتضي منع ذلك فيما كان من متعد إلى غير واحد، وإن لم يذكر غير القائم مقام الفاعل معه نحو: مررت برجل معطى الأب، أو معلم الأخ؛ أو ذكر نحو: معطى الأب درهمًا، أو معلم الأخ زيدًا قائمًا، والقسم الثاني ذكر غيره منعه.

(وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق) نحو: هذا منهل عسل ماؤه، أو عسل الماء، أي حلو، ومنه:

فلولا الله والمهر المفدى ... لأبت وأنت غربال الإهاب

أي مثقب الإهاب. ونحو: مررت برجل قرشي أبوه أو الأب، أي منتسب إلى قريش. وفي الغرة لابن الدهان: إذا قلت: مررت برجل أسد، لم ترفع الظاهر، فلا تقول: أسد أبوه، فأما:

سل المرء عبد الله إذ فر هل رأى ... كتيبتنا في الحرب كيف قراعها

ولو قام لم يلق الأحبة بعدها ... ولا في أسودا هصرها ومصاعها

فقال قوم: هصرها ومصاعها بدل من قراعها؛ وقيل: مرفوعان بأسود، والهصر الكسر، يقال هصره واهتصره بمعنى، والمصاع القتال.

وفي بعض نسخ التسهيل: **(ولا تعمل الصفة المشبهة في أجنبي محض، ولا تؤخر عن منصوبها)** فلا تعمل إلا في سببي، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل فيه وفي الأجنبي، فتقول: هذا ضارب زيدًا، وهذا مستفاد مما ذكر، حين قسم معمولها في أوائل الباب. ولا يجوز تقديم معمولها المنصوب عليها، فلا تقول: جاءني رجل الوجه حسن، تريد: حسن الوجه، بخلاف اسم الفاعل، فيجوز: جاءني رجل زيدًا ضارب.

وفي البسيط أنه يجوز الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، كقوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [ص:٥٠] وفي شرح الخفاف: لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها، فيقولوا: كريم فيها حسب الآباء، إلا في الضرورة، كقوله:

الطيبون إذا ما ينسبون أبا

باب إعمال المصدر

(يعمل المصدر مظهرًا) هذا قول جمهور البصريين، فلا يعمل في مجرور ولا ظرف ولا غيرهما وهو مضمر، وأجاز الكوفيون إعماله مضمرًا، فيقولون: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، فيعلقون الباء بهو، واستدلوا لذلك بقوله:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

أي وما الحديث عنها، وخرجه الأولون على تعليق عن بمحذوف، أي أعني عنها، أو بالمرجم ضرورة، وأجاز أبو علي في رواية، والرماني وابن جني، إعماله في المجرور، وأجاز جماعة إعماله في الظرف، وأطلق النحويون النقل عن الكوفيين في إعمالهم ضمير المصدر، مع اختلاف النقل عنهم في إعمال صريحه.

(مكبرًا) فلا يقال: عرفت ضربيك زيدًا، لقوة جانب الاسمية بالتصغير، كما قوي بالإضمار؛ وشرط بعضهم في إعمال المصدر الإفراد، فلا يعمل مثنى ولا مجموعًا، ولم يشترطه بعضهم. ومن إعماله مجموعًا قولهم: تركته بملاحس البقر أولادها. فملاحس جمع ملحس بمعنى لحس، أي تركته بحيث لا يدري أين هو، كقولهم: بمباحث البقر، أي بالمكان القفر، ويقال بحيث تلحس بقر الوحش أولادها، وقوله[1]: [الطويل]

وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدَا لَوْ وَفَتْ بِهِ مواعيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

ومواعيد جمع موعد، وأجاز ابن العلج إعماله في التمييز، قال: لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف نحو: عجبت من تصببانه عرقا، قال: ويحتمل أن يكون منه قوله عليه السلام: " ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس؟ محاسنكم أخلاقا "[2]، فالمحاسن جمع محسن، لم يتكلم له بواحد كمذاكير، وهو عامل في أخلاق، وعرقوب رجل من العمالقة، ضربت به العرب المثل في الخلف، فقالوا: مواعيد عرقوب، وذلك أن أخاه سأله شيئًا، فقال عرقوب: إذا أطلع نخلي. فلما طلع

---

(١) البيت لعلقمة، انظر: الديوان ١/١١١.

(عُرقوبٌ) رجل من الأوس أو الخزرج، استعراه أخٌ له نخلةً، فوعده إياها، فقال له: حتى تُزهي، فلما أزهت قال: حتى تُرطِب، فلما أرطبت قال: حتى يمكن صرامها، فلما دنا صِرامها أتاها ليلا فصرمها، وأخلف صاحبه؛ فضربته العرب مَثلا لكل ذي وعدٍ وخُلف.

(٢) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد (١/١٠٤، رقم ٢٧٢)، وأحمد (٢/١٨٥، رقم ٦٧٣٥)، قال الهيثمى (٨/٢١): إسناده جيد. والخرائطى فى مكارم الأخلاق (٣٢/٢٦).

قال: إذا أبلح، فلما أبلح قال: إذا أزهر، فلما أزهر قال: إذا أرطب، فلما أرطب قال: إذا أتمر، فلما أتمر جذه من الليل ولم يعطه شيئًا.

(غير محدود) أي بالتاء، فلا يقال: عجبت من ضربتك زيدًا، وشذ قوله[1]: [الطويل]

يحابي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب

أنشده الفارسي في التذكرة.

(ولا منعوت قبل تمامه) أي قبل أخذه ما يتعلق به من مجرور وغيره، لأن هذا المصدر مقدر بحرف مصدري والفعل، فهو كفعل موصول به، فلا يجوز: عجبت من ضربك الكثير زيدًا، ويجوز: من ضربك زيدًا الكثير. وحكم بقية التوابع حكم النعت، فيمتنع: عجبت من شربك وأكلك اللبن، وقتالك نفسه زيدًا، ومن إتيانك مشيك إلى زيد؛ وإن أخرت جاز. وقد رد الفارسي على السيرافي قوله في أنت، من قوله:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

إنه فاعل للمصدر من جهة الوصف؛ وخرجه بعضهم على أنه فاعل فعل محذوف يفسره فانظر، وممن ذكر هذا سيبويه، وأجاز السيرافي والأعلم كونه مبتدأ خبره رواح، إما مبالغة، وإما على معنى ذو رواح.

(عمل فعله) فإن كان فعله لازمًا لزم المصدر، أو متعديًا تعدى على حسب تعديه، فتقول: عجبت من قيامك، ومن ضربك زيدًا، ومن إعطائك زيدًا درهمًا، ومن ظنك عمرًا قائمًا، ومن إعلامك زيدًا عمرًا منطلقًا؛ ولا يتقيد إعماله بما تقيد به إعمال اسم الفاعل، بل يعمل ماضيًا كما في الحال والاستقبال، لأن عمله بالنيابة عن الفعل، لا بالشبه، وعن بعضهم منع إعماله ماضيًا، وعزى إلى ابن أبي العافية، وقول سيبويه: باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، قيل معناه: مجرى الفعل المضارع له، ماضيًا كان أو غيره، أي المشابه، وقد صرح آخر الباب بما يقتضي هذا، إذ قال: وتقول: عجبت من ضرب أخيه، يكون المصدر مضافًا، فعل أو لم يفعل، ويكون منونًا.

---

(١) استشهد به أبو علي في التذكرة ولم ينسبه لقائله، وقال العيني ٣/ ٥٢٧ لم أقف على اسم قائله.

يحابي: من الإحياء، به: الضمير يعود إلى الماء. الجلد: القوي، الحازم: الضابط، الملا: التراب، وضربة كفية الملا: كناية عن التيمم.

ويروي: يحابي بها والضمير المؤنث يعود إلى الداوية المتقدم ذكرها في بيت سابق هو:

وداوية قفر يحاربها القطا... أدلة ركبيها بنات النجائب

[المصدر العامل نوعان[1]]

(والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله، تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها) فلا يلزم تقدير المصدر غير البدل بواحد من الأحرف الثلاثة؛ وما اختاره المصنف من أن ذلك غالب وليس بلازم، استند فيه إلى مجيئه غير محتاج، بل غير سائغ فيه ذلك التقدير، ومنه قول العرب. سمع أذني زيدًا يقول كذا، إذ لا يسوغ: أن تسمع أذني، فإن الحال لا يسد مسد خبر المبتدأ الذي هو حرف مصدري والفعل، وجعل المصنف مما هو غير مقدر بالحرف قول بعض العرب: اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي، ونوزع فيما ادعاه، فلا مانع من التقدير في هذا، وفي سمع أذني، ولا يلزم من صحة التقدير جواز النطق؛ وقال ابن العلج: اختلف، هل من شرط تقدير الفعل الحرف السابك أم لا، فمنهم من يقدر نفس الفعل، ومنهم من يقدره بأن، والأول قال: إنما يقدر الحرف حيث يكون المصدر معمولا لشيء متقدم، لأنه إذا نزل منزلة الفعل لم يكن معمولا فيقدر الحرف، وعند الابتداء به لا يحتاج إلى الحرف، قال: وهذا أصح قياسًا وسماعا، أما القياس فمن حيث أن الفعل إذا قدر بالحرف كان معناه المصدر، فلم يقع المصدر موقع الفعل، بل موقع نفسه، وأما السماع فلجواز: ضربي زيدًا قائمًا، ومنع: أن أضرب زيدًا قائمًا، إلا بخبر، وإنما كان الحال خبرًا مع ظهور المصدر، لأن الحال كالزمان، والزمان يخبر به عن المصدر، فلما خرج عن لفظه منع. انتهى – وكلام المغاربة على اشتراط تقدير الحرف.

واحترز بقوله: بدلاً من اللفظ، من المصدر المبدل من فعله في الأمر ونحوه وسيأتي. وقوله: أو المصدرية يوهم أن المخففة غير المصدرية، وليس كذلك، وإنما أراد الاحتراز عن التفسيرية والزائدة، فخصها بذلك الاحتراز، مع ما علم من أن المخففة أصلها المثقلة، وقد سبق في باب الموصول عدها في الحروف المصدرية.

---

(١) **المصدر العامل نوعان:**

أحدهما: يقدر بالفعل، وحرف مصدري.

والآخر: يقدر بالفعل وحده، وهو الآتي بدلا من فعله.

أما الثاني: فيأتي الكلام عليه في الفصل، آخر الباب.

وأما الأول: فهو المقصود الآن بالذكر، ولذلك قيده بقوله: إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله.

وقوله: أختها، أي أخت أن، وهي الموافقة لها في الدلالة على المصدرية مع الفعل، وقد سبق الكلام عليها بباب الموصول، واحترز من بقية أقسام ما، ولا يكون المقدر بأن الشأنية وضعا إلا ماضي المعنى أو مستقبله، وأما المقدر بالأخريين فيكون للأزمنة الثلاثة.

obeikandl.com

[أحكام المصدر العامل]

(ولا يلزم ذكر مرفوعه) بل يحذف مقتصرًا على المصدر، لازمًا أو متعديًا نحو: عجبت من قيام حصل اليوم، أو ضرب، أو يذكر مع المفعول دون الفاعل كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤].

والفرق بين المصدر والفعل وشبهه، حيث استغنى المصدر عن المرفوع ولم يستغنيا أن الفاعل كالجزء من الفعل، ولذا سكنوا له آخر الفعل نحو: ضربت، والجزء لا يحذف، فكذلك شبهه، ثم حمل شبه الفعل على الفعل، ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر، بل هو كالمنفصل، بدليل إضافته إلى الفاعل، وليس كحسن الوجه، لأن هذا يقبل الإضمار، والمصدر لا يقبله، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس.

وذهب قوم إلى أن الفاعل مضمر في المصدر عند عدم ذكره لفظًا.

قال ابن هشام الخضراوي: أهل البصرة متفقون على أن لا إضمار، وأهل الكوفة يضمرون الفاعل، ويقولون: لا بد من ذلك، لأنه كاسم الفاعل، ويرده أن نحو: عجبت من أكل التفاحة، لا دليل فيه على فاعل يجعل الإضمار له، والإضمار يستدعي عهدا، فهو محذوف لا محالة.

وأفهم قول المصنف: ولا يلزم، أنه يجوز ذكر مرفوعه، وهو قول البصريين، وقال الفراء: لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون، قال: لأنه لم يسمع، ورد عليه بقوله:

حرب تردد بينهم بتشاجر قد كفرت آباؤها أبناؤها

فآباؤها مرفوع بكفرت، أي لبست الدروع، وأبناؤها مرفوع بتشاجر، ورد باحتمال كون آباؤها أبناؤها مبتدأ وخبرًا، أي آباؤها مثل أبنائها في ضعف الحلوم، ويؤيده قوله قبل:

هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت، حلماؤها سفهاؤها

أي مثل سفهائها.

(ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله) لأن المصدر هنا مقدر بحرف مصدري والفعل، والحرف المصدري موصول، كما سبق، والفعل صلته، فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، لا يتقدم المعمول على المصدر، لتضمنه الموصول والصلة،

ولهذا أيضًا لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهذا بمقتضى ما سبق منه محمول على ما ثبت له ذلك في هذا الباب، لقوله أوله: والغالب... إلى آخره.

(ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو يعد نادرا) فما أوهم التقديم قوله:

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

فيقدر إذعان قبل قوله: للذلة، ويكون المصدر المذكور مفسرًا له، هكذا قيل، أو يعد هذا في النادر، وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمهما.

ومما يوهم الفصل: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق:٨]، فظاهره نصب يوم برجع، وقد فصلا بقادر، فيضمر عامل في يوم، أي يرجعه يوم تبلى السرائر. أو يقال: يحتمل في المصدر المنسبك مالا يحتمل في الموصول، إذ هو غير صريح في الموصولية، وقد جوز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر نحو: يعجبني عمرًا ضرب زيد.

(وإعماله مضافًا أكثر من إعماله منونًا) وهذا مرجعه الاستقراء، والمعروف أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المضاف، وقيل: إن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال، ويجعل ما وجد بعده من عمل لفعل مقدر. ومن إعمال المضاف في القرآن: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]. قال الفراء: ولا يوجد المنون في كتاب الله إلا بفاصل نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤].

[أقسام المصدر العامل]

(وإعماله منونًا أكثر من إعماله مقرونًا بالألف واللام) وعلى جواز إعمال المنون البصريين، فيقولون: عجبت من ضرب زيد عمرًا، أو عمرًا زيد، بالجمع بين الفاعل والمفعول، مقدما ما شئت منهما؛ وعجبت من ضرب زيدًا وعمرًا، بالاقتصار على أحدهما.

واختلف في جواز: عجبت من ضرب عمرو، برفع عمرو نيابة عن الفاعل. والجواز قول جمهور البصريين، والمنع للأخفش، واختاره الشلوبين، وصححه الخضراوي، وكان ابن خروف يقول: يجوز إذا لم يقع لبس نحو: عجبت من جنون بالعلم زيد. ومنع الكوفيون إعمال المنون، وقالوا إن العمل الموجود بعده لفعل، فقدروا في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤] يطعم يتيما.

وأما المصدر المحلى بال فالمعروف أن الكوفيين يمنعون إعماله، ويجعلون ما جاء بعده من عمل لفعل مقدر، كما سبق عنهم في المنون، ونقل ابن أصبغ عن الفراء إجازة إعماله، لكن على استقباح، وأن البغداديين منعوه البتة، ومن قال من البصريين بالمنع ابن السراج، ومذهب سيبويه جواز إعماله بلا استقباح، فتقول: عجبت من الضرب زيد عمرًا، وصححه بعض المغاربة، ونقل ابن أصبغ أن مذهب سيبويه وكافة البصريين أنه مستقبح، وهذا معروف عن الفارسي وجماعة من البصريين.

وقال ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة: إن عاقبت ال الضمير جاز إعماله نحو: يا زيد عجبت من الضرب عمرًا، تريد: من ضربك؛ وإن لم تعاقبه لم يجز، نحو: عجبت من الضرب زيد عمرًا، وما أنشده سيبويه في إعماله:

ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرار يراخي الأجل

وأنشد القالي في أماليه:

قل الغناء إذا لاقى الفتى تلفا ... قول الأحبة لا يبعد وقد بعدا

أي قل أن يغني قول الأحبة شيئًا، إذا لاقى الفتى تلفا. رفع به الفاعل، ونصب به الظرف، وحذف المفعول المنصوب وهو شيئًا. وقد جمع بين الفاعل والمفعول في قوله:

عجبت من الرزق المسيء إلهه ... وللترك بعض الصالحين فقيرا

وما ذكر من الأكثرية يقتضي أن إعماله مضافًا أحسن من إعماله منونًا، وهو قول جماعة، ويعزى إلى الفراء، وذهب الزجاج والفارسي والشلوبين إلى أن أقوى عمله إذا كان منونًا، ونسب إلى الأكثرين؛ وقال ابن عصفور: المحلى بال إعماله أقوى من إعمال المضاف في القياس.

(ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب، ثم يستوفى العمل؛ كما كان يستوفيه الفعل) فإذا أضيف إلى الفاعل، نصب بعد ذلك المفعول، كقوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة:٢٠٠] و ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]، وهو كثير في القرآن وغيره؛ وإذا أضيف إلى المفعول رفع بعد ذلك الفاعل، وليس بالكثير. وجاء عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم:٢] بضم الدال والهمزة، قيل: ومنه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران:٩٧]. وإضافته إلى الفاعل عند وجوده مع المفعول أحسن، وقيل بالعكس، وليس في كلام سيبويه ترجيح.

(ما لم يكن الباقي فاعلاً، فيستغنى عنه غالبًا) بل قال بعضهم: لايجوز إلا في الشعر، وقال ابن أبي الربيع: جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام، وقد نص سيبويه على جوازه في الكلام.

(وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون) فتقول: عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا. ذكره سيبويه، ومن منع ذكر الفاعل والمصدر منون، منع هذه.

[اتباع مجرور المصدر]

(ويتبع مجروره لفظًا ومحلاً) فيجر أو يرفع أو ينصب، فتقول: عجبت من أكل زيد الظريف الطعام، بجر الظريف، وكذا باقي التوابع، وعجبت من شرب اللبن الصرف زيد، بجر الصرف، وكذا باقيها؛ وإن شئت رفعت الظريف ونصبت الصرف، وكذا الباقي.

وعلى رأي من يضيفه إلى المفعول القائم مقام الفاعل، ومنهم المصنف، يجوز: عجبت من شرب اللبن الصرف، بالجر والرفع، إذا لم يذكر الفاعل، وكذا الباقي، وستأتي المسألة.

وما أجازه من الإتباع على المحل هو مذهب جماعة من البصريين، ومذهب المحققين منهم المنع، وهو قول سيبويه، وذهب أبو عمرو إلى الجواز في العطف والبدل، والمنع في النعت والتأكيد؛ وبالجواز قال الكوفيون، لكن إذا أضفت إلى المفعول وراعيت المحل، فلا بد من الفاعل عندهم نحو: عجبت من شرب الماء واللبن زيد، وللمجيز قراءة الحسن: ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [آل عمران:٨٧]، وقال:

ما جعل امرأ القوم سيدا إلا اعتياد الخلق الممجدا

وهو شاهد على الكوفيين، ومن أجاز اعتبار المحل من البصريين، فالاختيار عنده إتباع اللفظ.

(ما لم يمنع مانع) فتقول: يعجبني إكرامك زيد وعمرا بنصب عمرو عطفا على محل الكاف، ولا تجر بدون إعادة المضاف، قال ابن الأنباري: وليس بمستحيل، لأن بعض العرب قاله، وقرأ قارئون: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] عطفًا على الهاء.

(فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوع بالمصدر، جاز في تابعه الرفع والنصب والجر) فيجوز عند إضافة المصدر إلى المفعول الظاهر، وعدم ذكر الفاعل، في التابع مطلقًا ثلاثة أوجه، فتقول: عجبت من تطليق المرأة وضربها، بالجر على اللفظ، وبالرفع على تقدير الفعل النائب، وبالنصب على تقدير فعل الفاعل.

[عمل اسم المصدر]

(ويعمل عمله اسمه غير العلم) ومنه حديث الموطأ: " من قبلة الرجل امرأته الوضوء "، وقوله:

إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرًا من الآمال إلا ميسرا

وإنما لم يعمل العلم من أسماء المصادر لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع، وأنه لا يضاف، ولا يقبل ال، ولا يقع موقع الفعل، وذلك نحو: برة للمبرة، وفجار للفجرة، مما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن ال، لتضمن الإشارة إلى الحقيقة، وأما غير العلم من أسماء المصادر فإنه يساوي المصدر في المعنى والشياع وقبول ال والإضافة والوقوع موقع الفعل، ولذلك عمل عمله.

وإعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم مذهب الكوفيين والبغداديين، وقال البصريون: لا يعمل إلا في ضرورة، وهذا الخلاف في غير مفعل ونحوه من أسماء المصادر، فهذه تعمل بلا خلاف، ومنه:

ألم تعلم مسرحي القوافي فلا عيا بهن ولا اجتلابا

وقول ابن عصفور في قوله:

أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم

إنه من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سمع وهم.

(وهو ما دل على معناه) أي اسم المصدر الذي يعمل هو ما دل على معنى المصدر، وخرج بهذا ما لا يدل على ذلك، وقد يطلق عليه اسم مصدر لاشتماله على حروفه ودلالته على ما يتعلق به كاسم ما يفعل به كالدهن، أو يفعل فيه ككفات، أو يفعل كالطحن.

(وخالفه) أي خالف المصدر.

(بخلوه، لفظًا وتقديرا، دون عوض، من بعض ما في فعله) كقبلة وعون ووضوء وغسل، فهي تدل على ما دل عليه تقبيل وإعانة وتوضؤ واغتسال، لكن خلت من بعض ما في الأفعال، وحق المصدر تضمن ما في الفعل بمساواة كتوضأ توضؤا، أو بزيادة كاغتسل اغتسالا.

واحترز بقوله: لفظًا وتقديرًا من قتال، فهو مصدر وإن خلا من المدة التي في قاتل، لأنها مقدرة، وقد أثبتها بعضهم فقال: قيتالا؛ وبدون عوض، من عدة، فهو مصدر وعد، ولا واو فيه، لكن التاء عوض عنها، وكذا تعليم مصدر علم، والتاء في أوله عوض التضعيف؛ ولذا إذا ضعف المصدر لم يجئ نحو: كذب كذابا؛ ولم ينسب التعويض للمدة قبل الميم لأنها كألف انطلاق، مما زيد لترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة، دون حاجة لتعويض.

(فإن وجد عمل بعد ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه فهو لمدلول به عليه) كما روى عن بعض العرب من نحو: أعجبني دهن زيد لحيته، وكحل هند عينها، وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات:٢٥] فالدهن ما يدهن به، وكذا الكحل ما يكحل به، والكفات ما تكفت فيه الأشياء، أي تجمع وتحفظ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دل عليه المذكور، أي دهن وكحلت وتكفت.

واعلم أن كلام المصنف يقتضي خلاف قول البصريين والبغداديين والكوفيين، فإنه أعطى تفرقة بين هذه وغيرها من أسماء المصادر، فلا تعمل هذه عنده ويعمل غيرها، وكلام البصريين على المنع مطلقًا إلا في الشعر، وكلام غيرهم في الجواز. وقالوا في تحقيق الخلاف إن ما كان مما أخذ من مواد الأحداث أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثاب به، والعطاء لما يعطى، والدهن لما يدهن به، والطحن لما يطحن، والكلام للجمل المقولة، والكفات لما يكفت فيه؛ هل يجوز أن يعبر به عن المصدر تجوزا أو يعمل عمله أم لا؟

فالبصريون يمنعون، والكوفيون والبغداديون يجوزون، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت، فلم يجز: عجبت من خبزك الخبز، ولا من دهنك رأسك، ولا من قوتك عيالك، وأجازها الفراء، وقال هشام: لا تمتنع في القياس.

[فصل:
في المصدر الآتي بدلاً من فعله]

(فصل): (يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمول) نحو: ضربا زيدًا، وفي ناصب هذا المصدر من الأمر قولان؛ أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه، أي اضرب، والثاني: التزم، فلا يكون ضربًا مصدرًا، بل مفعولاً، ونسبه الخضراوي لسيبويه، وعلى القولين لا يجوز إظهار ناصبه.

واختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع؛ وقيل يقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وغيره، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبري المقصود به إنشاء أو وعد، وعزي إلى الأخفش والفراء، واختاره المصنف، وقال: إن كلام سيبويه دلالة على اقتياسه فيما كان أمرا أو دعاء أو توبيخا أو إنشاء؛ وقيل: يقاس في الأمر والاستفهام فقط، وعزي إلى الأخفش والفراء، واختاره بعض متأخري المغاربة. فالأمر كقوله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب

أنشده سيبويه؛ والدعاء:

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد ... أسلفتها، أنا منها خائف وجل

والاستفهام بتوبيخ:

أعلاقة أم الوليد بعد ما ... أفنان رأسك كالثغام المخلس؟

والتوبيخ بغير استفهام:

وفاقا بني الأهواء والغي والونى ... وغيرك معني بكل جميل

والخبري للإنشاء[1]:

حَمْدًا اللهَ ذا الجلالِ وَشُكْرًا ... وَبِدَارا لأمْرِهِ وَانْقِيَادا

وفي الخبري للوعد:

قالت: نعم، وبلوغا بغية ومنى ... فالصادق الحب مبذول له الأمل

---

(١) انظر: الارتشاف ٣/٤٥٣.

(عامله على الأصح البدل، لا المبدول منه، وفاقًا لسيبويه والأخفش) وهو أيضًا قول الزجاج والفارسي، وذهب المبرد والسيرافي وجماعة إلى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه، والصحيح الأول، بدليل إضافة المصدر إليه، قال تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

وفي بعض نسخ التسهيل بعد هذا:

(والأصح أيضًا، مساواة هذا المصدر اسم الفاعل، في تحمل الضمير، وجواز تقديم المنصوب به، والمجرور بحرف يتعلق به) وهذا مبني على أن العمل للبدل أو المبدل منه، فإن قلنا إنه للمبدل منه، فلا ضمير في المصدر، بل هو في ذلك الفعل، وإن قلنا للبدل ففيه الضمير؛ وأما جواز تقديم المنصوب على المصدر فمبني على هذا الخلاف، فعلى أن العمل للمبدل منه يقدم، فنقول: زيدًا ضربا، وعلى أنه للبدل، قالوا: لا يقدم، وحكم المجرور بالحرف حكم المفعول الصريح، على أن بعضهم قال بجواز التقدم مع القول بأن العمل للبدل، وعلى ذلك كلام المصنف؛ والتحقيق أنه إن قيل: العمل للمبدل منه جاز التقديم، وإن قيل للبدل، فإن قلنا بالمشهور، وهو أن المذكور مصدر ناصبه فعل قام هو مقامه، فكذلك يجوز التقديم، وإن قلنا ما نسب إلى سيبويه، من أن ضربا وبابه منصوب بالتزم، فالظاهر على هذا كون ضربا في معنى أن يضرب، وهو الناصب لزيد، وحينئذ لا يجوز التقديم.

باب

حروف الجر سوى المستثنى بها[١]

(١) قال ناظر الجيش في شرح التسهيل ٤٣/٤: لما أنهى الكلام على المرفوعات والمنصوبات شرع في الكلام على المجرورات.

ومعلوم أن الجر إما بحرف وإما بإضافة، وها هو يذكر البابين.

وإنما قدم الكلام على المجرور بالحروف؛ لأن الجر بالحرف هو الأصل؛ لأن الحرف يستحق العمل فيما اختص به، وأما الجر بالإضافة فإنه لما كان على معنى حرف وهو " من " أو " اللام " صار الجر كأنه بذلك الحرف، وإن كان عامله هو الاسم المضاف.

ثم قبل الشروع في مسائل الباب لابد من التعرض إلى ذكر أمور تتعلق بما يذكر فيه:

منها: أن المقصود من وضع هذه الحروف إنما هو إيصال معاني الأفعال بها إلى الأسماء ومن ثم يسميها بعضهم حروف الإضافة.

ولذلك قيل في حدها: هي ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه.

فمثال الإفضاء بفعل: مررت بزيد.

ولاشك أن شبيه الفعل حكمه حكم الفعل، نحو: أنا مار بزيد، ومروري بزيد حسن، ومثال الإفضاء بمعنى الفعل: زيد في الدار، وهذا في الدار أبوك؛ فالعامل في المثال الأول معنى الاستقرار المستفاد من قولك: " في الدار " وفي المثال الثاني ما في هذا من معنى الإشارة.

ومنها: أن هذه الحروف إنما عملت لاختصاصها بما هي عاملة فيه والقاعدة المعروفة أن الحرف إذا اختص بأحد النوعين – أعني الاسم والفعل – ساغ له أن يعمل في ذلك النوع.

فعلى هذا إنما تستحق هذه الحروف من العمل الجر، وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى الاعتذار عن عدم عملها الرفع أو النصب، لكنهم اعتذروا عن ذلك بأن قالوا: لم نعمل الرفع؛ لاستئثار العمدة به، ولا النصب؛ لإيهام إهمال الحرف.

ومنها: أن عدة الحروف التي ذكرها المصنف عشرون حرفا وهي: من، وإلى، واللام، وكي، والتاء في القسم، والباء، وفي، وعن، وعلى، وحتى، والكاف، ومذ، ومنذ، ورب، ولولا، ولعل، وحتى؛ فهذه سبعة عشر، وذكر في باب المستثنى ثلاثة وهي: خلا وعدا وحاشا، ونقصه من الحروف الواو؛ فإنها حرف تجريد لكنها لا تستعمل إلا في القسم، وقد ذكر في الخلاصة، والعجب أنه لم يذكرها في باب القسم من هذا الكتاب أيضًا إلا أن الجر بـ " لعل ومتى " ينسب إلى بعض اللغات، ولا شك أنه في غاية القلة كما سيأتي الكلام على ذلك.

وذكر ابن عصفور في حروف الجر أربع كلمات يجر بها في القسم خاصة وهي الميم المضمومة والمكسورة وهمزة الاستفهام وهاء التنبيه وقطع ألف الوصل، وذكر أيضًا واو " رب " وفاءها و " بل " النائبة مناب " رب "، وتعرض إلى ذكر الخلاف في بعضها، ولم يتعرض المصنف إلى ذكر شيء من ذلك؛ لأن الميم عنده ليست حرفا مستقلا إنما هي بعض " أيمن ".

=

وأما الجر بعد هاء التنبيه وألف الوصل المقطوعة؛ فإنما هو بحرف قسم محذوف كما ستعرف ذلك في باب القسم إن شاء الله تعالى.

وأما الجر بعد الواو والفاء وبل؛ فإنما هو بـ " رب " محذوفة.

ومنها: أن من هذه الحروف ما يختص بجر المضمر وهو " لولا "، ومنها ما يختص بجر الأسماء الظاهرة وهو سبعة: الواو والكاف وحتى ومذ ومنذ ورب والتاء، لكن الثلاثة الأول لا تختص بظاهر دون ظاهر، و " مذ ومنذ " يختصان بأسماء الزمان، و " رب " تختص بالنكرات، والتاء تختص بالله تعالى ورب مضافا إلى الكعبة أو لياء المتكلم، وقد تجر الكاف الضمير في الضرورة وكذلك " حتى " أيضًا، وأما " رب " فتجر ضمير الغيبة في السعة.

وقد علمت أن ابن عصفور ذكر حروفا زائدة على ما ذكره المصنف وذكر تقسيما شاملا فأنا أورده: وهو أن: هذه الحروف تنقسم – بالنظر إلى ما تجره – ثلاثة أقسام: قسم لا يجر إلا المضمر وهو " لولا "، وقسم لا يجر إلا الظاهر وهو: هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل و " من " في القسم والميم المكسورة والمضمومة في القسم أيضًا وواو " رب " وفاؤها ومذ ومنذ وكاف التشبيه وحتى، وقسم يجر الظاهر والمضمر وهو ما عدا ذلك، والحروف التي تجر الظاهر وحده أو مع المضمر منها ما يجر بعض الظواهر دون بعض وهو: لام القسم والميم المكسورة والمضمومة، وهاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل لا تجر إلا اسم الله تعالى في القسم، وتاء القسم لا تجر إلا اسم الله تعالى أو الرب، و " من " في القسم لا تجر إلا الرب، " ورب " وفاؤها وواوها لا تجر من الظاهر إلا النكرات و " مذ ومنذ " لا تجران إلا أسماء الزمان، ومنها ما يجر كل ظاهر وهو ما عدا ذلك.

هذا كلام ابن عصفور رحمه الله تعالى.

ومنها: أن من الحروف المذكورة ما يستعمل اسما، ومنها ما يستعمل فعلا.

فالذي استعمل حرفًا واسمًا خمسة وهي: عن وعلى والكاف ومذ ومنذ، والذي استعمل حرفًا وفعلاً ثلاثة وهي: خلا وعدا وحاشا؛ فالأقسام على هذا ثلاثة: ما يستعمل حرفًا واسمًا، وما يستعمل حرفًا وفعلاً، وما هو مستمر الحرفية لا يستعمل غير حرف.

وذكر ابن عصفور قسما رابعا وهو ما يستعمل اسما وفعلا وحرفا قال: وهو على؛ فأخرجها من قسم ما يستعمل حرفا واسما وجعلها قسما برأسها.

وقد رد المحققون ذلك: بأنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي، ولو لم يكن الأمر كذلك؛ لكان يلزم عد اللام حرفا وفعلا في قولك: لـ زيدا إذ لفظها لفظ قولك: لزيد، وكذلك " من " لأنه أمر من " مان يمين " ولكانت " إلى " تعد حرفا واسما في قولك: إلى زيد بمعنى: نعمة زيد، ولكنهم اعتبروا اللفظ والمعنى الأصلي معًا؛ فلم يعدوا اللام؛ لخروجها عن معناها الأصلي، ولأن لفظها في الأصل مخالف للفظها في الحرف، وكذلك " من "، وكذلك " إلى ".

والكوفيون يسمونها: حروف الإضافة، لإضافتها الفعل إلى الاسم، وحروف الصفات، لأنها تحدث صفة في الاسم. والمستثنى بها هي: خلا وعدا وحاشا، وقد مضى الكلام على شيء يتعلق بها هناك، وملخص ما يقال، أن سيبويه لم يعرف إلا الجر

=

ألا ترى أن "إلى " التي هي النعمة أصل ألفها ياء، " وإلى " التي هي حرف لا أصل لألفها، وكذلك ألف " على " التي هي فعل أصلها واو، والتي في الاسم والحرف لا أصل لها.

وقد عورض هذا التقرير: بأنه يلزم منه أن لا يعد خلا وعدا وحاشا؛ لأن ألفاتها إذا كانت أفعالا منقلبة وإذا كانت حروفا غير منقلبة، وقد جعل ذلك مانعا في " على " فليكن مانعا في هذه الثلاثة أيضًا.

وأجيب عن ذلك: بأنا لم نعد " حاشا " من مثل قولك: حاشيته " ولا " عدا " من قولك: عدوته، ولا " خلا " من قولك: خلوته، وإنما عددنا خلا وعدا وحاشا الواقعة في الاستثناء؛ فإنها لا تتصرف ولما لم تتصرف تصرف الأفعال أشبهت الحروف فلم يجعل لألفها أصل كما أن الاسم إذا أشبه الحرف لا يكون لألفه أصل انقلبت عنه؛ بل هي أصل بنفسها كما هو مقرر عند أهل هذه الصناعة.

ومنها: أن هذه الحروف لابد لها مما تتعلق به إما ظاهرا وإما مقدرا كما هو مقرر في علم العربية، ويستثنى من ذلك الحروف الزوائد فلا تتعلق بشيء نحو: بحسبك درهم، وهل من أحد قائم؛ لأن الزائد لم يجتلب لمعنى مقصود ولم يكن محتاجا إليه في ذلك التركيب الذي هو فيه فكيف يتصور تعلقه بشيء، و " لولا " إذا جر بها حكمها حكم الحرف الزائد في ما ذكر، وكذا " لعل " أيضًا إذا جر بها لا تتعلق بشيء، وسيشار إلى بيان ذلك عند الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

وذكر ابن عصفور أن الكاف في نحو: جاءني الذي كزيد لا تتعلق بشيء ظاهر، إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه ولا بمضمر؛ إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور (إذا وقع صلة) إلا ما يناسب الحرف قال: لا تتعلق بشيء نحو: جاءني الذي في الدار تريد الذي استقر في الدار؛ لأن " في " للوعاء، والاستقرار مناسب للوعاء ولو قلت: جاءني الذي في الدار تريد: ضحك في الدار، أو أكل في الدار؛ لم يجز لأنه ليس في الكلام ما يدل على ذلك فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا ما يناسبها وهو التشبيه وأنت لو قلت: جاءني الذي أشبه كزيد؛ لم يجز لأن " أشبه " لا يتعدى بالكاف بل يتعدى بنفسه. انتهى.

أما قوله: لا يحذف ما يعمل في المجرور إلا ما إلى آخره؛ فكلام عجيب.

ولو كان الأمر كما قال لامتنع أن يقول القائل: جاءني الرجل الذي من بني فلان؛ فإن الاستقرار هو المقدر وليست "من" للوعاء وكذا كان يمتنع قولنا: المال لزيد؛ لأن معنى اللام ليس معنى الاستقرار وقوله: لا يقدر إلا ما يناسب الحرف ممنوع إنما الواجب أن المقدر لا ينافي معنى الحرف ولا شك أن لا منافاة بين الاستقرار ومعنى الكاف، والذي يظهر أن يقال: إن الكون العام يصح تقديره مع كل حرف؛ إذ لا منافاة بين الكون العام وبين شيء؛ لأن كل معنى لابد أن يكون له كون ما.

وهذا هو المراد بالكون العام ومن ثم يعبر عنه بالحصول والوجود ونحو ذلك.

بحاشا، فهي عنده حرف جر لا غير، وقال الفراء: لا يكون إلا فعلا، والجر بعدها بلام مقدرة، والأصل: قام القوم حاشا لزيد، وقال الأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم: تكون حرفا، وقد تكون فعلا، وهو الصحيح، لثبوت النصب بها من كلام العرب، ولم يحفظ سيبويه إلا فعلية عدا وخلا، ونقل الأخفش الجر بهما، وقد سبق للمصنف في الظروف كون مذ ومنذ حرفي جر، إذا خفض ما بعدهما، وسيأتي في الباب الحوالة على ذلك.

(فمنها مِن، وقد يقال: مِنا) وهذا هو الأصل عند الكسائي والفراء، قالا: وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، وأنشد الكسائي لبعض بني قضاعة:

بذلنا مارن الخطي فيهم ... وكل مهند ذكر حسام

منا أن ذر قرن الشمس حتى ... أغاب شريدهم قتر الظلام

والبصريون على أنها ثنائية وضعا؛ وخرج البيت على أن منا مصدر منى يتمنى قدر، وهو مصدر يستعمل ظرفًا لطلوع الشمس، أي تقدير إن ذر قرن الشمس إلى آخر النهار.

(وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح) خلافًا لمن زعم أنها لا تكون كذلك في الزمان، وهو المنقول عن البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون، فمثالها في المكان: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [الإسراء:١]، وفي الزمان: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]، ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، وقال الأخفش في المعاني: قال بعض العرب: من الآن إلى غد. انتهى. وهو كثير في لسان العرب، نثرًا ونظمًا، فالوجه اقتياسه، ومثالها في غيرها: قرأت من أول القرآن إلى آخره، وفي الحديث: " مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ "[1].

---

(١) أخرجه «البخاري» ١/٨(٧) و٤/٥٤(٢٩٧٨) و٩/٧٦(٧١٩٦)، وفي «الأدب المفرد» (١١٠٩)، وفي «خلق أفعال العباد» (٥١٧) قال: حدثنا أبو اليمان، الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب. قال البخاري ١/٨(٧): رواه صالح بن كيسان، ويونس، ومعمر، عن الزهري. وفي ١/١٩(٥١) و٣/١٨٠(٢٦٨١) و٤/٤٥ (٢٩٤٠ و٢٩٤١)، وفي «خلق أفعال العباد» (٥٢٠) قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان. وفي ٤/١٩(٢٨٠٤) و٤/١٠١(٣١٧٤)، وفي «خلق أفعال العباد» (٥١٨) قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، قال: حدثني يونس. وفي ٦/٣٥ (٤٥٥٣) قال: حدثني إبراهيم بن موسى، عن هشام، عن معمر (ح) وحدثني عبد الله بن محمد، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر. وفي ٨/٤(٥٩٨٠) قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا الليث، عن عقيل. وفي ٨/٥٨(٦٢٦٠) قال: حدثنا محمد بن مقاتل، أبو الحسن، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس. وفي «خلق أفعال العباد» (٥١٩) قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثنا الليث، قال: حدثنا

(وللتبعيض) وهو قول الفارسي والجمهور، وصححه ابن عصفور، وهو كثير في كلامهم: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور:٤٥]، وعلامتها جواز إغناء بعض عنها، وفي قراءة ابن مسعود: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢]، وفي البديع قيل إن من لأقل من النصف: ﴿مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠]. انتهى.

وزعم المبرد والأخفش الصغير والسيرافي وجماعة أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وقالوا في: أكلت من الرغيف، إنه يرجع إلى الابتداء، لأنه إنما أوقع الأكل على جزء، فانفصل من الجملة، وهو ضعيف، لصحة وقوع بعض هنا، وعدم صحة وقوع ذلك في: سرت من الكوفة.

(ولبيان الجنس) وهو قول جماعة من المتقدمين والمتأخرين، منهم النحاس وابن بابشاذ، وجعلوا منه: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [الحج:٣٠]، أي الرجس الذي هو الأوثان، ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ [النور:٥٥]، ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن:١٤]، وأنكره أكثر المغاربة. وكذا من قال: إنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وتكلفوا تأويل ما ظاهره ذلك.

=

يونس. وفي (٥٢١) قال: حدثنا عمرو بن زرارة، قال: حدثنا زياد، عن ابن إسحاق. قال البخاري (٥٢٢): رواه معمر، وهلال بن رداد، عن الزهري. و«مسلم» ١٦٣/٥(٤٦٣٠) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وابن أبي عمر، ومحمد بن رافع، وعبد بن حميد، قال ابن رافع، وابن أبي عمر: حدثنا، وقال الآخران: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر. وفي ١٦٦/٥(٤٦٣١) قال: وحدثناه حسن الحلواني، وعبد بن حميد، قالا: حدثنا يعقوب، وهو ابن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا أبي، عن صالح. و«أبو داود» (٥١٣٦) قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر. و«الترمذي» (٢٧١٧) قال: حدثنا سويد، قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثنا يونس. و«النسائي» في «الكبرى» (٥٨٢٧ و٨٧٩٤ و١٠٩٩٨) قال: أخبرنا أبو داود، سليمان بن سيف، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا أبي، عن صالح. و«أبو يعلى» (٢٦١٦ و٢٦١٧) قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا الوليد بن محمد الموقري. و«ابن حبان» (٦٥٥٥) قال: أخبرنا ابن قتيبة، بعسقلان، قال: حدثنا ابن أبي السري، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر.

تسعتهم (معمر بن راشد، وابن أخي ابن شهاب، وصالح بن كيسان، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، وابن إسحاق، وهلال بن رداد، والوليد بن محمد).

(وللتعليل) ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، ومن لا يرى ذلك قال بالتضمين، أي خلصهم بالإطعام من جوع، وبالأمن من خوف.

(وللبدل) ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً﴾ [الزخرف:٦٠].

(وللمجاوزة) فتكون بمعنى عن ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر:٢٢] أي عن ذكر الله، وقالوا: حدثته من فلان أي عنه.

(وللانتهاء) وأثبته الكوفيون، قال المصنف: وقد أشار سيبويه إليه، قال: وتقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك. قال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، فمن لك، وإذا قلت: رأيت الهلال من خلل السحاب، فمن للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فلذا جعل سيبويه من غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع، وأنكر المغاربة ذلك، وقالوا: تكون لابتداء الغاية، وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سيبويه على هذا.

(وللاستعلاء) أثبته الأخفش والكوفيون وبعض اللغويين، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء:٧٧]، وخرج على التضمين، أي منعناه بالنصر من القوم.

(وللفصل) وهي الداخلة على المتضادين ونحوهما: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة:٢٢٠]، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران:١٧٩]، ولا نعرف زيدًا من عمرو.

(ولموافقة الباء) وهو قول كوفي، وقاله بعض البصريين، ومنه: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورة:٤٥]، قال الأخفش: قال يونس: أي بطرف خفي، كما يقولون: ضربت في السيف، أي بالسيف، أي جعلوا من كالباء، كما جعلوا في كالباء. **(ولموافقة في)** وهو قول كوفي، وجعل منه: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ﴾ [الأحقاف:٤]، وقال عدي بن زيد:

عسى سائل ذو حاجة إن منعته من اليوم سؤلا أن ييسر في غد

وخرج على أنها للتبعيض، والتقدير في البيت: من مسؤولات اليوم.

(وتزاد لتنصيص العموم) نحو: ما قام من رجل، فقبل دخولها يحتمل الكلام نفي الوحدة، فلما دخلت تعين العموم.

(أو لمجرد التوكيد) نحو: ما جاء من أحد، إذا الكلام قبل دخولها نص في العموم، وقيل: إن مذهب سيبويه أن من في الموضعين لتأكيد الاستغراق، ولم تدخل في: ما جاءني من رجل، إلا على أن المراد به الاستغراق.

(بعد نفي) كما مثل، ولا فرق بين أداة منه وأداة.

(أو شبهه) وهو النهي والاستفهام، وإنما يحفظ ذلك مع هل، ومنه: ﴿هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف:٥٣]؟ ولو قلت: كيف تكرم من رجل أتاك؟ لم يجز.

(جارة نكرة) كما مثل؛ واشترط النفي أو شبهه وكون المجرور نكرة قول جمهور البصريين، لكن في فصيح الكلام، وأجازوا في الضرورة زيادتها في الواجب والمعرفة والنكرة.

(مبتدأ) نحو: ﴿مِنْ شُفَعَاءَ﴾، و ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:٥٩]، ونحو:

ألا لا من سبيـــــــــل إلى هند؟

وزيادتها فيه بعد لا قليلة، بخلاف ما.

(أو فاعلا) ومنه: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]، ونحو: هل قام من أحد؟، ولا يقم من أحد، واسم كان كالفاعل، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون:٩١]، وتقول: ليس من رجل قائمًا.

(أو مفعولاً به) قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم:٤]، و ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨]؟ وتقول: ما ضرب من أحد، والمتسع فيه كذلك نحو: ما ضرب من ضرب شديد، وما سير من ميل، وما صيم من يوم، ولا تدخل على ثاني ظن، وثالث أعلم، وخبر كان، وتدخل على مفعولي أعطى، وأول مفعولي ظن وأعلم، وفي ثاني أعلم نظر.

(ولا يمتنع تعريفه، ولا خلوه من نفي أو شبهه، وفاقا للأخفش) واختلف النقل عن الكوفيين، فقيل: يجيزون زيادتها في الواجب وغيره، بشرط تنكير المجرور، ونقل عن الكسائي وهشام القول بزيادتها في الواجب مع المعرف، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام:٣٤]، ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم:١٠]، ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [محمد:١٥]، وجاء منه مواضع كثيرة، وتكلف تأويلها لا يخفى، والأولى إسقاط التكلف.

(وربما دخلت على حال) كقراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وجماعة: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان:١٨] بضم النون وفتح الخاء، أي أولياء.

(وتنفرد من بجر ظروف لا تتصرف، كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع، وعن وعلى بعد اسمين:) وقال قوم: من زائدة مع قبل وبعد، وعليه جرى المصنف، وقيل: هي لابتداء الغاية، فإذا قلت: جئت من قبل وزيد أو من بعده، اقتضى ذلك تعقيبا لا تقتضيه ولا بد عند عدمه من، فلو جئت ظهرا وجاء عصرا أو بالعكس، لم يحسن مجيء من لعدم الاعتقاب.

وقال المصنف أيضًا: إنها مع لدن وعن زائدة، والكلام فيه كما تقدم، وقال: إنها مع عند ولدى ومع وعلى لابتداء الغاية. وعن مع من بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق، قال جرير:

وإني لعف الفقر مشترك الغنى ... سريع إذا لم أرض داري انتقاليا

جري جنان لا أهال من الردى ... إذا ما جعلت السيف من عن شماليا

وقال آخر:

غدت من عليه تنفض الطل بعدما ... رأت حاجب الشمس استوى فترفعا

وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين: عن وعلى مع من على ما كانا عليه من الحرفية.

(وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب) فتقول: من ربي لأفعلن، بكسر الميم وضمها، ولا تضم إلا في القسم، ولا تجر إلا الرب فيه.

وللنحويين في المضمومة الميم قولان: أحدهما: حرف، واختاره المصنف؛ والثاني اسم مقتطع من أيمن، لأنه لم يثبت ضم ميم من حرفا، ورجح الأول بدخولها على الرب، وأيمن وما استعمل منها لا تدخل عليه، وبسكون النون، ولو كان بقية أيمن لأعرب.

(والتاء واللام بالله) أي يختصان بالله، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٧]، ولله لا يبقى أحد.

(وشذ فيه: من الله وتربي) أي شذ في القسم دخول من على الله، رواه الأخفش، وأورده المبرد في المدخل إيرادا يشعر بعدم الشذوذ، وشذ أيضًا فيه دخول التاء على الرب نحو: تربي لأفعلن، وقالوا أيضًا: ترب الكعبة. وأطلق ابن عصفور في المقرب كون التاء تجر الرب من غير تعرض لشذوذ، لكنه قال في شرح الجمل إنه قليل جدًا، وقالوا أيضًا: تالرحمن وتحياتك.

obeikandl.com

[(إلى)]

(ومنها: "إلى" للانتهاء مطلقًا) أي في الزمان والمكان آخرًا وغيره نحو: سرت إلى آخر النهار، وإلى آخر المسافة، وإلى نصف النهار، وإلى نصف المسافة، وإذا وجدت قرينة تدل على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، أو خروجه عمل بمقتضاها نحو: اشتريت الشقة إلى طرفها، فالطرف داخل، فلا يعهد شراء الشقة دونه، ونحو: اشتريت الفدان إلى الطريق، فالطريق خارج؛ وعند عدم القرينة قيل: يدخل، وقيل: إن كان من جنس ما قبله احتمل الدخول، والأظهر أن لا يدخل، قاله عبد الدايم القيرواني، وقيل: لا تدخل مطلقًا، وعليه أكثر المحققين ففي: اشتريت البستان إلى الشجرة الفلانية، الشجرة خارجة عن الشراء، لأنها للانتهاء، والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء، لكن يجوز فيجعل القرب من الانتهاء انتهاء، فلابد من قرينة، وإن لم توجد أعملت الحقيقة.

(وللمصاحبة) قاله الكوفيون وكثير من البصريين، كما قال الخضراوي: وعليه حمل المفسرون قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢]، ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء:٢]؛ وخرجه من منع على تضمين معنى الإضافة، أي من يضيف نصرته، ولا تضيفوا أموالهم.. قال الفراء: وإنما تجعل إلى كمع إذا ضممت شيئًا إلى شيء، لقول العرب: الذود إلى الذود إبل، فإن لم يكن ضم لم يجز، فلا يقال: إلى فلان مال، أي معه. والذود ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، ومعنى المثل: إذا جمع القليل مع القليل صار كثيرًا.

(وللتبيين) وهي المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض، لتبيين فاعلية مصحوبها: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف:٣٣].

(ولموافقة اللام) والأمر إليك، فاللام الأصل، كما قال تعالى: ﴿لله الأمر﴾، ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ؟﴾ [آل عمران:١٥٤]، ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٤]، وكذا: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس:٢٥] لقوله: ﴿الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف:٤٣]، ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس:٣٥]، ﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩].

(وفي) وهو مذهب كوفي، وقال به العتبي، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى؟﴾ [النازعات:١٨] وقول النابغة:

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب

وخرج على التضمين، أي أدعوك إلى أن تزكى، وكأنني مبغض إلى الناس، فإن الجمل الأجرب المطلي بالقطران مبغض.

(ومن) قاله الكوفيون والعتبي، واستشهد له بقول ابن أحمر:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إلي ابن أحمرا؟

أي فلا يروى مني، وخرج على تقدير: فلا يروى ظمؤه إلي.

(ولا تزاد، خلافًا للفراء) وخرج هو على ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم:٣٧] بفتح الواو، ونظيرها باللام في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل:٧٢].

قال المصنف: وأولى منه كون الأصل. تهوي بكسر الواو، لكن فتحت على لغة طيئ في قولهم في رضي: رضى، وفي ناصية: ناصاة، ورد عليه بأنه ليس من لغة طيئ أن يقولوا في يجزي يجزى بالفتح، بل ذلك مخصوص عندهم بنحو رضي ونحو الناصية، وتخريج الآية على هذا تضمين تهوى بمعنى تميل.

[اللام لِلْمِلْك]

(ومنها اللام للملك) المال لزيد.

(وشبهه) أدوم لك ما تدوم لي.

(وللتمليك) وهبت لزيد دينارًا.

(وشبهه) ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل:٧٢].

(وللاستحقاق) الجلباب للجارية، والحبل للفرس.

(وللنسب) لزيد عم هو لعمرو خال.

(وللتعليل) ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء:١٠٥]، وكذا الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكمًا، عن قائل قول متعلق به، نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خيرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف:١١]، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران:١٦٨].

(وللتبليغ) وهي الجارة اسم سامع قول أو ما في معناه، نحو: قلت له، وبنيت له، وشكرت له، ونصحت له.

(وللتعجب):

فلله عينا من رأى من تفرق ... أشت وأنأى من فراق المحصب

(وللتبيين) وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها، مبنية صاحب معناها، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣]، وسقيا لزيد، والمتعلقة بحب في تعجب أو تفضيل مبينة مفعولية مصحوبها، نحو: ما أحب زيدًا لعمرو، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥].

(وللصيرورة) ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨].

(ولموافقة في) ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، ﴿لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلا هُوَ﴾ [الأعراف:١٨٧].

(وعند) كقراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [ق:٥] قال أبو الفتح: أي عند مجيئه إياهم، نحو: كتب لخمس خلون.

(وإلى) ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ﴾ [الأعراف:٥٧]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ﴾ [الرعد:٢].

(وبعد) ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء:٧٨] أي بعد زوالها.

فلمـــا تفرقنـــا كـــأني ومالكـــا لطـول اجتمـاع لـم نبـت ليلـة معـا

أي بعد طول.

(وعلى) ﴿يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ﴾ [الإسراء:١٠٧]، ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾ [يونس:١٢]، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات:١٠٣].

(ومن):

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحـن لكـم يـوم القيامـة أفضـل

أي ونحن منكم.

وكون اللام للصيرورة هو قول الأخفش، ومن منع ذلك ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه، وكونها بمعنى من وما بعده هو قول الكوفيين والقتبي.

(وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياسًا في نحو: للرؤيا تعبرون) وهو كل عامل ضعف بالتأخير، نحو: لزيد ضربت. واحترز بالواحد من المتعدي إلى اثنين، فلا تزاد مع معموله، كذا قال المصنف، وقد جاء السماع بخلافه، قال الشاعر:

أحجـاج لا تعطـي العصـاة منـاهم ولا الله يعطـــي للعصـــاة مناهـــا

وإذا زيدت معه في التأخير عن العامل ففي التقديم أولى.

و (﴿**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾) [هود:١٠٧] وهو العامل الفرعي، ومنه: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١]، و القياس على هذين النوعين سائغ.

(وسماعا في نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل:٧٢]) ومنه:

وملكـت مـا بـين العـراق ويثـرب ملكـــا أجـــار لمســـلم ومعاهـــد

أي ردفكم، وأجار مسلمًا. ولم يذكر سيبويه زيادة اللام، وذهب إليه المبرد.

(وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة) فيقول غيرهم من العرب: لكم ولنا ولها وله، بفتح اللام، وأما خزاعة فيكسرون اللام مع المضمر، كما فعل هم وغيرهم مع المظهر، وهذا في غير الياء والمستغاث.

(ومع الفعل لغة عكل وبلعنبر) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم:٤٦] بفتح اللام، وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ) [الأنفال:٣٣] بفتح اللام.

obeikandl.com

[(كي)]

(وتساوي لام التعليل معنى وعملا كي مع أن) [1]: [الطويل]

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَن تُغَرَّ وَتُخْدَعَا؟

فمعنى كي فيه التعليل، وعملها الجر، وظهور أن بعدها كما في البيت شذوذ.

(وما أختها) أي أخت أن، وهي المصدرية[2]: [الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يراد الفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفَعُ

(والاستفهامية) كقولك سائلا عن العلة: كي م فعلته؟ وفي الوقف: كيمه؟ كما تقول: لم فعلت؟ ولمه؟

---

(١) الصحيح أن هذا البيت لجميل بن معمر، صاحب بثينة (الديوان ٤١/١) من قصيدة أولها:

عرفت مصيف الحي والمتربعا... كما خطت الكف الكتاب المرجعا

وخطأ البغدادي والزمخشري من نسبه إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه.

انظر: شرح المفصل ١٤/٩، ١٦، وشرح التصريح ٣/٢، وخزانة الأدب ٤٨١/٨، والدرر ٦٧/٤. وبلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٢٦٧/١، ورصف المباني ٢١٧، والجنى الداني ٢٦٢، ومغني اللبيب ٢٤٢، همع الهوامع ٢١٩/٢.

(٢) اختلف في قائله فقيل هو قيس بن الخطيم وهو في ديوانه ص٢٣٥ وهو كذلك في إعجاز القرآن للباقلاني ١٢٦، والصناعتين ٣١٥.

وفي أخبار أبي تمام للصولي ٢٨، وفي الخزانة ٣/ ٥٩١ منسوب إلى عبد الأعلى بن عبد الله.

وفي حماسة البحتري ص٢١٣ ومجموعة المعاني ص١٧٥ منسوب إلى عبد الله بن معاوية.

ونسبه السيوطي في شرح الشواهد إلى النابغة. وليس في ديوانه، وإن كان العيني ٤/ ٣٧٩ أيد هذه النسبة.

[حرف الباء[1]]

(ومنها الباء للإلصاق) نحو: وصلت هذا بهذا، ونحو: مررت بزيد؛ والإلصاق في هذا مجاز، لما ألزق المرور بمكان بقرب زيد، جعل كأنه ملزق به، ونحو: أمسكت بزيد، أي باشرت إمساكه؛ وهذا لا يعطيه أمسكت زيدًا، وإنما يعطي منعه التصرف بوجه ما؛ ولم يذكر سيبويه للباء معنى غير الإلصاق؛ وحركة الباء الكسر، وربما فتحت مع الظاهر فقالوا: بزيد، حكاه أبو الفتح عن بعضهم.

(وللتعديه) وهي الداخلة على الفاعل فيصير مفعولاً، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:١٧]، ودفعت بعض الناس ببعض، وصككت الحجر بالحجر.

(وللسببية) قال المصنف: وهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازًا، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة:٢٢]، و ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾ [الأنفال:٦٠]، وكتبت بالقلم؛ قال: والنحويون يعبرون عنها بالاستعانة، واخترت السببية لأجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى؛ إذ يجوز أن تستعمل فيها السببية دون الاستعانة. انتهى.

والمغاربة فرقوا بينهما، فقالوا: السببية هي الداخلة على سبب الفعل، نحو: عنفته بذنبه؛ وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم.

(وللتعليل) وهي التي تحسن غالبًا في موضع اللام، نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء:١٦٠]. واحترز بغالب من قولهم: غضبت لفلان، إذا غضبت من أجله

---

(١) (البَاءُ): يَكُونُ لِلإلصَاقِ، كَقَوْلِكَ: (كَتَبتُ بِالقَلَمِ)، قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: (أَلصَقتُ الكِتَابَةَ بِالقَلَمِ).

وَقَد يُقَالُ فِي مِثلِ هَذَا: إِنَّهُ لِلاستِعَانَةِ؛ مِنْ حَيثُ إِنَّ مَا كَانَ أَدَاةً فِي العَمَلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي مَعْنَى المُعِينِ عَلَى الفِعلِ.

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: (فِي)، كَقَوْلِهِم: (مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ)، المَعْنَى: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ).

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: (مَعَ)، كَقَوْلِهِم: (اشتَرَيتُ الدَّارَ بِآلاتِهَا)، أي: مَعَ آلاتِهَا.

وَتَكُونُ مَزِيدَةً، كَقَوْلِهِم: (أَلقَى بِيَدِهِ)، وَالأصلُ: (أَلقَى يَدَهُ)، وَقَد يَكُونُ لَهَا فِي الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ، وَذَلِكَ فِي قَولِهِم: (لَيْسَ زَيدٌ بِخَارِجٍ، وَمَا زَيدٌ بِخَارِجٍ)، قَد زَادَت بِدُخُولِهَا لِلنَّفيِ تَأكِيدًا، لا يَكُون إِذَا لَم تَدخُل، وَتَدخُلُ أَيضًا فِي خَبَرِ (كَانَ)، إِذَا كَانَ قَد دَخَلَ عَلَى (كَانَ) حَرْف نَفْي، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (مَا كَانَ زَيدٌ بِخَارِجٍ، وَلَم يَكُن زَيدٌ بِصَانِعٍ). [شرح الجمل في النحو ١/١٤٦]

وهو حي، وغضبت بفلان، إذا غضبت من أجله وهو ميت، وهذه هي التي عبر عنها المغاربة بباء السبب.

(وللمصاحبة) وهي التي تحسن في موضعها مع، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء:١٧٠]، أي مع الحق، أو محقا، ﴿اهبط بسلام﴾، أي مع سلام أو مسلما؛ ولمساواة هذه الباء مع، قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به.

(وللظرفية) وهي التي يحسن مكانها في: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران:١٢٣]، ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤].

(وللبدل) وهي التي يحسن مكانها بدل، كقول رافع بن خديج: ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة؛ وقوله:

فليت لي بهم قومًا..... البيت

(وللمقابلة) وهي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف؛ وقد تسمى باء العوض.

(ولموافقة عن) ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الفرقان:٢٥]، ﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد:١٢]؛ قال الأخفش: ومثله: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٩]؛ وأثبت هذا المعنى لها الكوفيون بعد السؤال، وذكروا الآية، وبيت علقمة:

فإن تسألوني بالنساء... البيت

(وعلى) قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ...﴾ [آل عمران:٧٥] و ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران:٧٥] أي على قنطار، وعلى دينار، لقوله تعالى: ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ﴾ [يوسف:٦٤]. وأثبت لها ذلك الكوفيون أيضًا.

(ومن التبعيضية) أثبته الكوفيون والقتبي، وذكره الفارسي في التذكرة، وروى عن الأصمعي في قوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

واستدل الكوفيون بقوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٦].

(وتزاد مع فاعل) نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩]، وأحسن بزيد.

(ومفعـول) نحـو: ﴿وَلا تُلْقُـوا بِأَيْـدِيكُمْ﴾ [البقـرة:١٩٥]، ﴿وَهُـزِّي إِلَيْـكِ بِجِـذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم:٢٥].

(وغيرهما) نحو: بحسبك درهم، وما زيد بقائم.

obeikandl.com

[(في)]

(ومنها: في للظرفية، حقيقة) نحو: زيد في البيت، والمال في الكيس.

(أو مجازًا) نحو: نظرت في العلم، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة:١٧٩].

(وللمصاحبة) أثبته الكوفيون والقتبي، وتبعهم المصنف، ومذهب سيبويه والمحققين أنها لا تكون إلا للدعاء حقيقة أو مجازًا، واحتج للمصاحبة بقولهم: فلان عاقل في حلم، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف:٣٨]، ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص:٧٩]، والظرفية المجازية ممكنة.

(وللتعليل) ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال:٦٨]، ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢] **(والمقايسة)** وهي الداخلة على تال بقصد تعظيمه وتحقير متلوه نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]، و " ما أنتم في سواكم من الأمم ".

(ولموافقة على) أثبته الكوفيون والقتبي، وجعل منه: ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، وحكى يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك أي على أبيك.

(والباء) أثبته المذكور أيضًا، وجعل منه: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى:١١] أي به، وحكى يونس عن بعض العرب: ضربته في السيف.

[(عن)]

(ومنها: "عن" للمجاوزة) وهو الأكثر فيها نحو: صد عنه، وأعرض عنه، وسقاه عن ظمأ، وتوافقها فيه من، ولذا تعاقبا في بعض الأفعال، وقرئ: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ [قريش:٤]، وقالوا: كساه عن عري، ومن عري، ومنعه عن الشيء، ومنه.

(وللبدل) كقولهم: حج فلان عن فلان، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئًا﴾ [البقرة:٤٨].

(وللاستعلاء) أثبته الكوفيون والقتبي، مستدلين بقوله:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

أي لا أفضلت علي، ولا أنت مالكي فتسوسني، وخرج على تضمين معنى الانفراد.

(وللاستعانة) أثبته من سبق، وجعلوا منه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم:٣]، وحكى الفراء: رميت عن القوس، وبالقوس، وحكى أيضًا: على القوس.

(وللتعليل) أثبته الكوفيون، وجعلوا منه قولهم: أطعمته عن جوع، ووافقهم ابن السراج، وخرج المصنف على ذلك: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة:١١٤]، ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود:٥٣].

(ولموافقة بعد) أثبته الكوفيون والقتبي، وجعلوا منه: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩] وقوله:

ومنهل وردته عن منهل

(وفي) كقوله:

وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

أي في حمل، كقوله تعالى: ﴿وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه:٤٢]، قاله المصنف.

والرباعة نحو من الحمالة، والحمالة بالفتح ما يحمل عن القوم من دية وغرامة.

(وتزاد هي) كقوله:

أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع؟

قال ابن جني: أراد: فهلا عن التي بين جنبيك تدفع؟ فحذف عن وزادها بعد التي عوضا.

(وعلى) كقول الراجز:

إن الكـــريم وأبيـــك يعتمـــل إن لـم يجـد يومـا علـى مـن يتكـل

قال ابن جني: أراد: من يتكلم عليه، فحذف عليه، وزاد على عوضا.

(والباء) كقوله:

ولا يواتيك فيما نـاب مـن حـدث إلا أخـو ثقـة، فـانظر بمـن تثـق

أي من تثق به، فحذف به، وزاد الباء قبل من عوضا عن المحذوفة.

(عوضًا) كما سبق تمثيله.

obeikandl.com

[(على)]

(ومنها: "على") ومذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف وغيرهما أنها لا تكون إلا اسما، وهو أحد قولي الشلوبين، ونسبوه إلى سيبويه، لقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وهو اسم ولا يكون إلا ظرفًا، ومشهور قول البصريين أنها حرف، إلا أن جرت بمن، واستدل الأخفش بقولهم: سويت علي ثيابي، على اسميتها، إذ لا يجوز: فرحت بي، وعنه قال ابن عصفور: إنها تكون اسما في: هون عليك، ونحوه، وإذا كانت اسما فقيل: مبنية، كما بنيت عن اسما، وقيل: معربة، لأنه الأصل في الأسماء.

(للاستعلاء حسًا) ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢].

(أو معنى) ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨].

(وللمصاحبة) أثبته الكوفيون والقتبي، وخرج المصنف عليه: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة:١٧٧]، ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦].

(وللمجاوزة) أثبته من تقدم، مستدلين بقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

(وللتعليل) ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقال الكوفيون والقتبي: تكون بمعنى اللام، وأنشدوا:

رعته أشهرا وخلا عليها ... فطار النيي فيها واستعارا

أي وخلالها، يصف إبلا سمنت، والني الشحم، واستغار استفعل من السعير، أشبع الفتحة فتولدت الألف.

(وللظرفية) ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة:١٠٢]، ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص:١٥]، وأثبته من تقدم.

(ولموافقة من) أثبته أولئك أيضًا، مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين:٢]، ﴿إِلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ [المؤمنون:٦].

(والباء) وهو قولهم أيضًا، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ﴾ [الأعراف:١٠٥]، وقالوا: اركب على اسم الله.

(وقد تزاد دون تعويض) كقول حميد بن ثور:

أبـــى الله إلا أن ســـرحة مالـــك علـــى كـــل أفنـــان العضـــاه تـــروق

أى تـروق كـل أفنـان، وراق كأعجـب متعـد بنفسـه، راقنـي حسـن الجاريـة؛ وفـي الحديث: " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ.. "، والذي نصه عليه سيبويه أن على وعن لا تزادان.

obeikandl.com

[(حتى)]

(ومنها: "حتى" لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده) قال المصنف: فتقول: ضربت القوم حتى زيد، فيحتمل كون زيد مضروبا انتهى الضرب به، وكونه غير مضروب انتهى الضرب عنده، فهو كالمجرور بإلى، أشار إلى هذا سيبويه والفراء وثعلب، وبعضهم يقول، وعليه جرى المغاربة: إن دلت قرينة على الثاني عمل بمقتضاها، وإلا فهو داخل؛ ومن الخارج للقرينة:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير محدودا

وفي الإفصاح أن مذهب المبرد والفارسي وابن السراج أنه داخل، ومذهب الفراء والزجاجي وجماعة أنه داخل، مالم يكن غير جزء، نحو قولهم: إنه لينام الليل حتى الصباح. والذي يقتضيه ظاهر كلام سيبويه وتمثيله أنه داخل إذا كان بعضًا، ولا شك في حمل هذا على ما إذا لم توجد قرينة تقتضي الخروج كالبيت.

(ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاما صريحا) كرجال وقوم.

(أو غير صريح) وهو ما دل على الجمع بغير لفظ موضوع له نحو: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف:٣٥]، فمجرور حتى منتهى أحيان مفهومة لم يصرح بذكرها.

(وإما كبعض) كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد، حتى نعله ألقاها

أي ألقى ما يثقله، ويروى نعله بالأوجه الثلاثة.

(ولا يكون ضميرا) هذا مذهب سيبويه، وأجاز الكوفيون ذلك، فتدخل على المضمرات المجرورات كلها، واستدلوا بقوله:

فلا والله لا يلفي أناس فتى حتاك يابن أبي زياد

وهو عند البصريين ضرورة.

(ولا يلزم كونه آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء، خلافًا لزاعم ذلك) هو كما قال المصنف: الزمخشري، وهو قول المغاربة، فلا يجوز عندهم: سرت البارحة حتى نصف الليل، بل يؤتى حينئذ بإلى، ويجوز، أكلت السمكة حتى رأسها، وسرت النهار حتى الليل؛ ورد عليهم بقوله:

إن سلمى من بعد يأسي همت بوصال لوصح لم يبق بوسا
عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا

وفيه بحث.

(ويختص تالي الصريح المنتهي به بقصد زيادة ما) فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، وكان الضرب انتهى به، ففي ذكر القوم غنى عنه، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير.

(وبجواز عطفه) وهي لغة ضعيفة، ويأتي الكلام فيها بباب العطف إن شاء الله تعالى، وإن وجدت قرينة تقتضي العطف تعين نحو: ضربت القوم حتى زيدًا أيضًا؛ إذ المعنى: ضربت القوم حتى ضربت زيدًا أيضًا، وهذا لا يعطيه إلا العطف.

(واستئنافه) قال المصنف: فتقول: ضربت القوم حتى زيد، برفع زيد على الابتداء، والخبر محذوف؛ وروي بالأوجه الثلاثة قوله:

عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد

وجواز كون هذا ونحوه مبتدأ قول بعض الكوفيين، وشرط البصريون ذكر ما يصلح خبرًا نحو: حتى نعله ألقاها، وحتى غواتهم حجة عليهم.

(وإبدال حائها عينا لغة هذيلية) وفي قراءة ابن مسعود: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف:٣٥]، وسمع عمرو رجلاً يقرأ كذا، فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود. فكتب إليه: إن الله أنزل هذا القرآن عربيًا، وأنزله بلغة قريش، فلا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام.

[حرف الكاف]

(ومنها "الكاف" للتشبيه) ودليل حرفيتها وصلهم بها في السعة نحو: جاء الذي كزيد، وكونها على حرف واحد، وليس هذا شأن الأسماء الظاهرة، وعلى حرفيتها لابد من متعلق كغيرها من حروف الجر؛ وذهب الأخفش وابن عصفور في بعض كتبه، والزمخشري في مطول الكشاف إلى أنها لا تتعلق بشيء...

(ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل) كقوله:

وأم أوعـــــــــال كها أو أقربا

والمغاربة يخصونه بالضرورة، وقد شذ دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب في قول الحسن: أنا كك وأنت كي.

(وعلى أنت وإياك وأخواتهما أقل) قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وقالوا: أنت كهو، وأنكر ذلك الكوفيون. والمراد بأخواتهما ضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب المنفصلة، ونوزع في كون كأنت ونحوه أقل من كها، فقيل: إن لم يكن أكثر منه فلا أقل من كونهما سيين.

(وقد توافق على) أثبته الكوفيون والأخفش، وحكى هو عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخير؛ وحكى الفراء: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أي على خير وخرج الأخفش على هذا قولهم: كن كما أنت، والتقدير: كن على الحال الذي أنت عليه، وما موصولة، وأنت مبتدأ محذوف الخبر، والجملة الصلة، ومما خرج غيره عليه هذا، أن أنت فاعل فعل مضمر، أي كن كما كنت، والكاف على بابها، والمعنى: كن في المستقبل مشبها ما كنت عليه؛ وأول قولهم: كخير على معنى كصاحب خير.

(وقد تزاد إن أمن اللبس) وجعل منه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقيل: الزائد مثل، وقيل: مثل بمعنى الصفة، ولا زيادة؛ وخرج على زيادة الكاف: ﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة:٢٣]. وقد تزاد خالية من معنى التشبيه، حكى الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون بالإقط؟ فقال: كهين، أي هينا.

(وتكون اسما) أي في الكلام، وهو قول الأخفش، وظاهر قول الفارسي: وذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسما إلا في الضرورة، وقال أبو جعفر ابن مضاء: الأظهر كونها اسما أبدًا، لكونها بمعنى مثل، وما كان بمعنى اسم فهو اسم.

(فتجر) كقوله:

تيم القلب حب كالبدر، لا، بل فاق حسنا من تيم القلب حبا

(ويسند إليها) نحو:

أتنتهون؟ ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

(وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة) ولذلك استدل به على الحرفية ومنه:

ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا

واحتمال كونها اسمًا، وصدر الصلة محذوف، أي الذي هو مثل الغيث، بعيد لما تقرر في الموصولات.

(وتزاد بعدها ما كافة) كقوله:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وإن أجزنا وصل ما المصدرية بالجملة الاسمية، احتمل كون ما في البيت مصدرية جارة.

(وغير كافة) أنشد القالي:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس، مجروم عليه وجارم

وقالوا: هذا حق، كما أنك ذاهب، وخرجه الخليل على زيادة ما، وجر الكاف ما بعدها، ذكره سيبويه.

(وكذا بعد رب والباء) أي تزداد ما كافة وغير كافة؛ فالكافة بعد رب نحو:

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

وغير الكافة نحو:

ماوي ياربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم

والكافة بعد الباء نحو:

فلئن صبرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وأنت خطيب

وغير الكافة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ [النساء:١٥٥]. والجامل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، وإذا كانت الإبل للقنية فهي إبل مؤبلة، وإذا كانت مهملة فهي إبل أبل، والعناجيج جياد الخيل واحدها عنجوج،

والمهار جمع مهر، وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة، والجمع مهر، ويقال: غارة شعواء: أى فاشية، ولذعته النار لذعا أحرقته، والميسم المكواة، وأصل الياء واو فتجمع مياسم على اللفظ، ومواسم على الأصل، ويقال، كلمته فما أحار لي جوابًا، أي ماردّه.

(وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل) فمعنى لبما قد ترى وأنت خطيب: لربما.

(وقد تحدث في الكاف معنى التعليل) قاله الأخفش في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولا مِنْكُمْ﴾ [البقرة:١٥١]، أي فاذكروني كما فعلت هذا، وحكى سيبويه: كما أنه لا يعلم، فتجاوز الله عنه، أي لأنه.

(وربما نصبت حينئذ مضارعا) نحو:

وطرفك إما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

والأكثر عدم النصب، ومن كلامهم: انتظرني كما آتيك.

(لا لأن الأصل كيما) كما زعم الكوفيون والفارسي، فحذفت الياء، بل لشبهها بكي، ولا يتكلف دعوى الحذف.

(وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبر، لا خبر مبتدأ محذوف، وما نكرة موصوفة بهما) فقوله: ربما الجامل... البيت، ما: فيه كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للفعلية نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر:٢]، وهذا قول المبرد، قال: تليها الاسمية والفعلية كإنما، تقول: ربما قام زيد، وربما زيد قائم؛ وذهب الفارسي والجمهور؛ ومنهم ابن عصفور، إلى أن رب لا تدخل على الجملة الاسمية، فما في البيت نكرة موصوفة. بمبتدأ مضمر وخبر مظهر.

(خلافا لأبي علي في المسألتين) يعني مسألة: كما يحسبوا، ومسألة: ربما الجامل.

(وتزاد ما غير كافة بعد من وعن) نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥]، ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠].

[(مُذْ) و (مُنْذُ) و (رُبَّ)]

(ومنها: مذ ومنذ، وقد ذُكرا في باب الظروف) وسبق الكلام عليهما هناك.

(ومنها: رُبّ) وسيأتي ذكر الخلاف في اسميتها.

(ويقال: رُبَّ ورُبُ) وذكر المصنف في الشرح فيها عشر لغات: منها أربع بتشديد الباء، والباقي بتخفيفها، وهي: رب وربت ورب وربت وربت، ورب وربت ورب وربت ورب ورب، وزاد غيره ربتا، وبعض المصنفين قال: إن فتح الراء في الجميع شاذ، وأن فتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة بلا تاء ضرورة؛ والوقف على ما فيه التاء فيها بالتاء، وقيل بالهاء.

(وليست اسما، خلافًا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه) وإليه صار ابن الطراوة، واستدلوا بقول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك، ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ، وعار خبره؛ ومذهب جمهور البصريين أنها حرف، والبيت محتمل لكون عار خبر مبتدأ محذوف، أي هو عار، وكون قتل مبتدأ مجرورًا برب كما جر بالباء حسب في: بحسبك درهم، ولو كانت رب اسما لجاز: برب رجل مررت كما تقول: بزيد مررت.

(بل هي حرف تكثير، وفاقا لسيبويه) وكذا قال ابن خروف إن هذا مذهب سيبويه، وكلام سيبويه في باب كم يقتضي ذلك، ولا معارض له في كتابه، لكن الأكثرون على أنها للتقليل، وهو المنسوب عند كثيرين لسيبويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين، كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء؛ وحاصل ما قيل فيها أنها للتقليل، أو للتكثير مطلقًا، أو له في مواضع الافتخار، أو للتقليل والتكثير، أو لا دلالة لها على واحد منهما، وإنما يفهم من خارج؛ فمما أفهم التقليل:

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

ومما أفهم التكثير قوله عليه السلام: " يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"(١). وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول: رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه.

---

(١) أخرجه «البخاري» ١/٣٩(١١٥) قال: حدثنا صدقة، قال: أخبرنا ابن عيينة، عن معمر (ح) وعن عمرو، ويحيى بن سعيد. وفي ٢/٦٢(١١٢٦) قال: حدثنا ابن مقاتل، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا

(والتقليل بها نادر) ومن تتبع كلام العرب نثرًا ونظمًا عرف ذلك.

هذا معنى كلام المصنف، والمغاربة يقولون: هي لتقليل جنس الشيء أو تقليل نظيره، وما زعم المصنف أنه نادر، قال بعض المغاربة: إنه أكثر ما يقع فيها، والأقرب أنها تستعمل لهما.

(و لا يلزم وصف مجرورها) وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعليه نص الأخفش، وقاله أيضًا الزجاج والفراء وابن طاهر وغيرهم، واختاره ابن عصفور، ووجه بأن مافيها من معنى القلة أو الكثرة يغني عن الوصف كما في كم الخبرية، واحتج له بقول أم معاوية:

يـــــارب قائلـــــة غـــــدا يـــــالهف أم معاويـــــه!

وقوله: ألا رب مولود... البيت.

(خلافًا للمبرد ومن وافقه) كابن السراج والفارسي، وعليه أكثر المتأخرين ومنهم الشلوبين، وفي البسيط أنه رأى البصريين، واحتج له بأن عاملها يحذف غالبًا، فجعل التزام الوصف كالعوض، ورد بأن الغالب ذكره، ويجتمعان نحو: رب رجل عالم لقيت، فلا عوضية؛ وفي حذفه وذكره مذاهب:

نادر الحذف، وهو قول الخليل وسيبويه؛ - كثيره، قول الفارسي والجزولي؛ - ممتنعه، قول كلدة الأصفهاني؛ - لازمه، حكاه الضياء في البسيط: إن لم تقم دلالة وجب ذكره، كقولك ابتداء: رب رجل عالم لقيت، وإن قامت ونابت الصفة منابه لم يجز أن يظهر نحو: رب رجل يفهم هذه المسألة، لمن قال: فهمتها، والتقدير: وجدت؛

=

معمر. وفي ٢٤١/٤(٣٥٩٩) و٦٠/٨(٦٢١٨) قال: حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب. وفي ١٩٧/٧ (٥٨٤٤) قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا هشام، قال: أخبرنا معمر. وفي ٦٢/٩(٧٠٦٩) قال: حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب (ح) وحدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق. و«الترمذي» (٢١٩٦) قال: حدثنا سويد بن نصر، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا معمر. و«أبو يعلى» (٦٩٨٨) قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا ابن عيينة، وإسماعيل بن إبراهيم، عن معمر. و«ابن حبان» (٦٩١) قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، قال: حدثنا ابن أبي عمر العدني، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد، ومعمر.

خمستهم (معمر بن راشد، وعمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد، وشعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن أبي عتيق) عن الزهري، عن هند بنت الحارث، فذكرته.

وإلا جاز الأمران، نحو أن يقال: مالقيت رجلاً عالما، فلك أن تقول: رب رجل عالم لقيت، ولك حذف لقيت، قاله ابن أبي الربيع، وسيأتي قول آخر للمذكور عنه.

(ولا مضي ما يتعلق به) خلافًا للمبرد والفارسي، وهو المشهور، واختاره ابن عصفور؛ بل يكون ماضيًا وحالا ومستقبلا، إلا أن المضي أكثر، وهو قول بعض النحويين، واختاره المصنف، وقصر ابن السراج المنع على الاستقبال؛ واحتج الأول بقوله:

فإن أهلك فرب فتى سيبكي علي مخضب رخص البنان

وخرج على أن سيبكي صفة، والعامل ماض محذوف، أي لم أقض حقه، بدليل قوله بعد:

ولم أك قد قضيت حقوق قومي ولاحق المهند والسنان

على أن هذا إنما هو على قول الجمهور في أن رب تحتاج إلى ما تتعلق به، وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشيء، كالباء في بحسبك درهم، ولولا ولعل في لغة من جر بهما، وإنما هي خافضة لمبتدأ، وعلى التعليق، قيل موضع مجرورها نصب أبدًا، وهو مذهب الزجاج، ورد بقولهم: رب رجل عالم قد لقيته، إذ يؤدي إلى تعدي الفعل إلى الظاهر ومضمره، وقيل: يكون محله النصب والرفع، على حسب العامل، وهي زائدة في الإعراب، ويجوز الاشتغال عند وجود الضمير، وهو قول الأخفش والجرمي، وأقرب شبه لها على هذا اللام المقوية في: لزيد ضربت.

(بل يلزم تصديرها) أي على ما تتعلق به، فليس في كلام العرب: لقيت رب رجل عالم، ولا يلزم تصديرها أول الكلام، قال:

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا أمين، وخوان يخال أمينا

وقال:

أماوي إني رب واحد أمه وجدت فلا قتل لدي ولا أسر

(وتنكير مجرورها) أي الظاهر الذي يليها نحو: رب رجل لقيت؛ وأجاز بعض النحويين تعريفه بال، وأنشدوا:

ربما الجامل المؤبل فيهم

البيت بالجر، وخرج على زيادة ال، إن صحت هذه الرواية.

(وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف إلى ضميريهما) نحو: رب رجل وأخيه أكرمت؛ والمراد بشبهها كم وأي وكل نحو: كم عبد وأخيه أعتقت، وأي فتى هيجاء أنت وجارها، وكل شاة وسخلتها بدرهم، وهو على نية جعل ضمير النكرة في حكم النكرة، والغالب أن العرب لا تفعل ذلك إلا بعد ما تطلب التنكير كرب، وما ذكر بعد سبق لفظ النكرة كما مثل؛ قال سيبويه: وهو على جوازه ضعيف، وقاسه الأخفش، وحكى الأصمعي أنه قال لامرأة: ألفلان أب و أخ؟ فقالت: رب أبيه رب أخيه؛ وهو أضعف مما قبل؛ وشرط ما قبل أيضًا كونه في العطف بالواو، وفي سلوك هذا مع غير رب ونحوها خلاف، وصححوا الجواز نحو: هذا رجل وأخوه، تريد التنكير أي وأخ له، إلا أن هذا مع رب ونحوها نص، بخلاف هذا.

(وقد تجر ضميرًا) نحو:

ربه امرأ بك نال أمنع عزة وغنى بعيد خصاصة وهوان

وقضية قوله: وقد، أن ذلك قليل: وقد صرح بالقلة في غير هذا الكتاب، ومرة قال: شاذ، فإن عنى القلة بالنسبة إلى جر الظاهر، والشذوذ من حيث القياس، فذلك صحيح، والنحويون أوردوا هذا على أنه جائز فصيح، وكثير من النحويين، ومنهم الفارسي، على أنه هذا الضمير معرفة، وقال قوم منهم ابن عصفور نكرة.

(لازما تفسيره) نحو: ربه رجلاً، ولا يحذف، وإن دل الكلام عليه، فلا تقول في جواب: هل رأيت رجلاً عالما؟ ربه رأيت، بخلاف: نعم رجلاً زيد.

(بمتأخر) وجرى تفسير الضمير المتقدم بالظاهر المتأخر هنا، مجرى التفسير في: نعم رجلاً، لتقاربهما معنى، قال الزجاج: ربه رجلاً معناه: أقلل به في الرجال. انتهى. وهو أمدح من رب رجل.

(منصوب على التمييز) كما تقدم، وسمع جره شذوذًا، روي:

واه رأبت وشيكا صدع أعظمه وربه عطبا أنقذت من عطبه

بالجر، والمشهور فيه النصب، ووجه الجر نية من، أي من عطب، كقولهم: نعم من رجل.

(مطابق للمعنى) المقصود للمتكلم لا للفظ المضمر في الأغلب، نحو: ربه امرأة ورجلين، وكذا الباقي.

(ولزوم إفراد الضمير وتذكيره، عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه، أشهر من المطابقة)

والإفراد مذهب البصريين؛ فتقول: ربه رجلاً ورجلين ورجالا وامرأة وامرأتين ونساء، والمطابقة قول الكوفيين، قال ابن عصفور: قالوه قياسًا، والصواب أنهم قالوه سماعا، فحكوا عن العرب: ربها امرأة، وربهما رجلين، أو امرأتين، وربهم رجالاً، وربهن نساء؛ ومن التزم وصف مجرور رب، لم يقل ذلك في: ربه رجلاً.

قال ابن أبي الربيع: استغني بدلالة الإضمار على التفخيم عن الوصف، فربه رجلاً بمنزلة: رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه، وقال أيضًا: إنه يلزم حذف ما تتعلق به رب هنا، لما فيه من زيادة التعظيم، وفيه نظر، وقد ذكر في قوله:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث الحمد دائما فأجابوا

وقوله:

ربه امرأ بك نال أمنع عزة

وقوله:

وربه عطبا أنقذت من عطبه

[فصل: في (لولا)]

(فصل): (قد يلي – عند غير المبرد – (لولا) الامتناعية، الضمير الموضوع للنصب والجر) أشار بقد إلى قلة ذلك، بالنسبة إلى ما هو حقها من وقوع ضمير الرفع بعدها، لأنه عبارة عن الظاهر، والظاهر بعدها مرفوع، وعلى ما هو حقها جاء قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، وهو أكثر كلام العرب، ويجوز في لغة: لولاك ولولاك ولولا كما ولولاكم ولولاكن ولولاي إلى آخره، وأنكر ذلك المبرد، وقال في قوله:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

– أنشده سيبويه – إن في القصيدة لحنًا كثيرًا، وقال الشلوبين: اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية: لولاك عن العرب، قال: فإنكار المبرد هذيان، وقال رؤبة:

لولا كما لخرجت نفساكما

وأنشد الفراء:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

واحترز بالامتناعية من التحضيضية، فإنما يليها الفعل ظاهرًا أو مضمرًا أو معموله. ويقال: طاح يطوح ويطيح هلك وسقط، وكذلك إذا تاه في الأرض، وطوحه توه وذهب به ههنا وههنا، وهوى بالفتح يهوي هويا سقط إلى أسفل، وكذلك الهوي في السير إذا مضى، وهوى وانهوى بمعنى، وقد جمعهما يزيد بن الحكم الثقفي في قوله:

وكم موطن لولاي.... البيت

والقنة بالضم أعلى الجبل مثل القلة، والنيق أرفع موضع في الجبل، والجمع نياق.

(مجرور الموضع عند سيبويه) لامتناع النصب، إذ لم يأتوا بنون الوقاية في لولاي، والرفع، لأنه ليس من ضمائره.

(مرفوعه عند الأخفش والكوفيين) ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، كما عكس ذلك في: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وفيه إقرار لولا على ماثبت لها، وعدم مخالفة الأصل، بعدم تعلق الجار، على أنه قد قيل: إنها تتعلق بمحذوف واجب الإضمار، أي لولاي حضرت؛ ورد بلزوم تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره؛ والأقرب على الجر أنها لا تتعلق كما في لعل على الجر.

[(لعل) و (متى)]

(ويجر بـ"لعلّ" و"علّ" في لغة عقيل) حكى ذلك عنهم أبو زيد، وأنكر بعض النحويين ذلك، وخرج:

لعـــل أبي المغـــــــــــوار

ونحوه، على حذف مضاف، وهو ضعيف، فهي لغة ثابتة، وممن حكاها أيضًا الأخفش والفراء.

(وبـ"متى" في لغة هذيل) قال المصنف وغيره: فتكون بمعنى من، وحكوا من كلامهم: أخرجها متى كمه، أي من كمه؛ وقال بعض النحويين: إن متى تكون بمعنى وسط، فتجر مابعدها، وحكى: وضعها متى كمه، أي وسطه.

obeikandl.com

(فصل):

(في الجر بحرف محذوف)

(يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرًا) نوزع في قوله: كثيرًا، لقلة ما ورد من ذلك، ومنه:

فحور قد لهوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرياط

المروط جمع مرط يكسر الميم، وهو كساء من صوف أو خز يؤترز به، والرياط والريط جمع ريطة، وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لفقين.

(وبعد الواو أكثر) ودواوين العرب مشحونة بذلك.

(وبعد بل قليلاً) نحو:

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

جوز كل شيء وسطه.

(ومع التجرد أقل) أي التجرد من الواو والفاء وبل نحو قول جميل:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

أي من أجله، ويقال: من عظمه في عيني

(وليس الجر بالفاء وبل باتفاق) وكذا نقل الاتفاق ابن عصفور، فمن عد الفاء وبل من حروف الجر فهو واهم أو متجوز.

(ولا بالواو، خلافًا للمبرد ومن وافقه) بل هي عاطفة، والجر برب، ولهذا لا يصحبها العاطف، وقال المبرد وبعض الكوفيين: الجر للواو، قالوا: ويدل على أنها ليست للعطف، مجيئها في أول القصيدة نحو:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

والأقرب الأول، وهو قول البصريين، والعطف أول القصائد لعله على ما في النفس، كما قال زهير أول قصيدته:

دع ذا وعد القول في هرم

ولم يسبق في اللفظ ما يشار إليه، وإنما عادتهم الغزل أول القصائد، وذكر الأطلال ونحو ذلك، فإذا ترك هذا في أول قصيدة، عطفوا أو أشاروا إلى ما يقدرون من ذلك المفهوم، بمقتضى كثير من استعمالهم أو أكثره.

(ويجر بغير رب أيضًا محذوفا في جواب ما تضمن مثله) نحو: زيد، في جواب من قال: بمن مررت؟ ومنه ما في الخبر أنه عليه السلام قال: " أَقْرَبَهُمَا بَابًا "[1] جوابًا لقائل: فإلى أيهما أهدي؟

(أو في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل) نحو: لك مما يداك تجمع ما تنفقه، ثم غيرك المخزون؛ أي ثم لغيرك.

(أو منفصل بلا) نحو:

ما لمحب جلد إن هجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا

(أو لو) حكى الأخفش في المسائل أنه يقال: جئ بزيد أو عمرو ولو كليهما؛ وأجاز في كليهما الجر بتقدير: ولو بكليهما، والنصب بإضمار ناصب، والرفع بإضمار رافع، وقال الشاعر:

متى عذتم بنا، ولو فئة منا كفيتم، ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

وجوز سيبويه في قولهم: ائتني بدابة، ولو حمارا، الجر على ضعف.

(أو في مقرون، بعد ما تضمنه، بالهمزة) نحو أن يقال: مررت بزيد، فتقول: أزيد بن عمرو؟ أي أبزيد؟

(أو هلا) يقال: جئت بدرهم، فتقول هلا دينار؟ حكى هذين الأخفش في المسائل، ثم قال: وهذا كثير.

(أو إن، أو الفاء الجزائيتين) كقولهم: مررت برجل، إن لا صالح فطالح؛ أي إن لا أمر بصالح، فقد مررت بطالح؛ حكاه يونس؛ وأجاز: امرر بأيهم هو أفضل؛ إن زيد وإن عمرو، بتقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو، وقال سيبويه: هو قبيح، لكنه جعل

---

(١) أخرجه أحمد ٥/ ٤٠٨ (٢٣٨٦٠). وأبو داود (٣٧٥٦) قال: حدثنا هناد بن السري.

كلاهما (أحمد بن حنبل، وهناد) عن عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن عبد الرحمن، أبي خالد الدالاني، عن أبي العلاء الأودي، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، فذكره

إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبل لها، أسهل من إضمار رب بعد الواو؛ وهذا يقتضي اطراده عنده.

(ويقاس على جميعها؛ خلافًا للفراء في جواب نحو: بمن مررت؟) قال المصنف: والصحيح جوازه، لقول العرب: خير بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ لأن معنى كيف؟ بأي حال؟ فإذا جعلوا معنى الحرف دليلا، كان لفظه أولى. انتهى.

والمغاربة جعلوا قولهم: خير بالجر، في المثال المذكور، من النادر الذي لا يقاس عليه، وكلامهم يقتضي المنازعة في اقتياس باقي ما ذكر المصنف.

(وقد يجر بغير ما ذكر محذوفًا) نحو:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي إلى كليب.

(ولا يقاس منه إلا على ما ذكر في باب كم) وهو جر مميز كم الاستفهامية بمن مضمرة، إذا دخل على كم حرف جر.

(وكان) مثل له المصنف في بيت زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا

أي ولا بسابق، وهذا من عطف التوهم، وهو لا ينقاس.

(ولا المشبهة بإن) مثل له المصنف بقوله:

ألا رجل جزاه الله خيرًا البيت،

أي ألا من رجل... وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(وما يذكر في باب القسم) وهو جر الجلالة دون عوض.

(وقد يفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف) أنشد أبو عبيدة:

إن عمرًا لا خير في اليوم عمرو وإن عمرًا مخبر الأحزان

(أو جار ومجرور) كقوله:

رب في الناس موسر كعديم وعديم يخال ذا إيسار

(وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور) حكى الكسائي:

اشتريته بو الله درهم، وأجاز علي بن المبارك الأحمر – تلميذ الكسائي، ورفيق الفراء في مناظرة سيبويه -: رب والله رجل عالم لقيت؛ ونسبة ابن عصفور هذا لخلف الأحمر البصري وهم.

(والمضاف والمضاف إليه) حكى الكسائي: هذا غلام – والله – زيد، وحكى أبو عبيدة: إن الشاة تعرف ربها، حين تسمع صوت – والله – ربها.

obeikandl.com